مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٥٣**

الجمعة، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد لفيت .... (فرنسا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسى .... السيد لافروف
الأرجنتين .... السيد ليستريه
أوكرانيا .... السيد يلتشنكو
بنغلاديش .... السيد أحمد
تونس .... السيد بن مصطفى
جامايكا .... الآنسة دورانت
الصين .... السيد شن غوفانغ
كندا .... السيد دوفال
مالي .... السيد كاسى
ماليزيا .... السيد حسمى
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .... السيد الدون
ناميبيا .... السيد أنجابا
هولندا .... السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد هولبروك

جدول الأعمال

قـرارات مجلـس الأمـن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2000/538)

00-47302
0047302

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2000/538)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أسبانيا وألبانيا والبرتغال يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أوري (أسبانيا) والسيد نشو (ألبانيا) والسيد مونتيرو (البرتغال) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل اليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد برنارد كوتشنر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب بالسيد كوتشنر وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأرحب أيضا في قاعة المجلس في هذه الجلسة الهامة برجل يحظى بالاحترام على صعيد العالم، الأسقف أرتميا، رئيس المجلس الوطني الصربي. ويحضر الجلسة أيضا وفد من صرب كوسوفو ترأسه السيدة رادا ترايكوفيتش. لقد قابلت ذلك الوفد بالأمس بصفتي رئيسا للمجلس، وأرحب بالوفد باسم المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2000/538). وأعرب عن امتناني للأمين العام لحضوره معنا هذا الصباح.

واسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/2000/491 و 497 و 508 و 525 و 526 و 527 و 553، وهي رسائل متفرقة مؤرخة ٢٦ و ٣٠ أيار/مايو و ١ و ٢ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ من يوغوسلافيا؛ والوثيقة S/2000/552، وهي رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وتلقى الأعضاء أيضا نسخا من رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ من يوغوسلافيا، ستصدر كوثيقة تحت الرمز S/2000/547.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد برنارد كوتشنر، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأعطي الكلمة الآن للسيد كوتشنر.

السيد كوتشنر (تكلم بالفرنسية): هل بالمستطاع تقديم تقييم كامل بعد سنة واحدة؟ لا أعتقد. وعلى أكبر تقدير ليس هذا أكثر من تقرير مؤقت. هل انقضت سنة واحدة بالفعل؟ أم أنها كانت مجرد سنة واحدة؟ هل سنة واحدة تعد وقتا طويلا، أم أنها غير كافية؟ قبل سنة، كانت أسرة الأمم المتحدة تتناول ما أسماه أندريه مالرو البلقان المعقدة بفكرة واحدة في الذهن بسيطة جدا هي: السلام. ولعل الأعضاء يتذكرون أنه في ذلك الوقت، بعد أن ألقت منظمة حلف شمال الأطلنطي القنابل، وبعد ١٠ سنوات من سياسة الفصل، وبعد التطهير العرقي، عندما وصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لم يكن هناك شيء: كوسوفو كانت صحراء. لقد هدم ٠٠٠ ١٢٠ مسكن، ولن أجرؤ على تخمين عدد الذين ماتوا، وأثق بأنه بالآلاف، في مقابر جماعية. ولقد أعلنت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأن هناك أكثر من ٥٥٠ مقبرة جماعية، وأذكر المجلس بأننا لم نجر حفريات إلا في ١٥٠ مقبرة جماعية.

يتعين علينا ألا نسمح بإخفاء الحقيقة. ويحتاج المجتمع الدولي إلى وقت طويل وإلى الصبر والعزم لمواجهة الاستفزاز إذا أمل في تحقيق تعايش سلمي ما زلنا نحن نؤمن فيه والواقع أننا نؤمن في التعايش السلمي بدرجة أكبر بعد سنة من العمل المضني الذي قام به فريق ممتاز أتشرف برئاسته. ولن يكون وجودنا في كوسوفو لمدة ١٢ شهرا أو ٢٤ شهرا؛ وليس ثمة شك في أن وجودنا في كوسوفو سيستمر سنوات عديدة.

لقد أُحرز قدر لا بأس به من التقدم في الـ ١٢ شهرا الماضية، وأود أن أقدم موجزا عن ذلك التقدم هذا الصباح. يقينا إنه ما زال يتعين عمل الكثير، ولكننا أنجزنا بعض الشيء. وليست لدينا أوهام: سنحتاج إلى سنوات كي نبني مجتمعا يقوم على أسس التسامح والديمقراطية. وليس بالمستطاع بناء التسامح أو الديمقراطية بين عشية وضحاها، لا سيما في ذلك الجزء من أوروبا وبخاصة في كوسوفو.

لقد توقعت مع اقترابنا من ١٥ حزيران/يونيه – وهذا تاريخ يعتقد البعض أنه سيشهد انسحاب أفراد قوة تثبيت الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو – وأن حوادث وجرائم وحالات قتل كثيرة ستحدث. لقد حدث ذلك بالفعل، وأنا أشجبه. وينبغي علينا أن نفعل أكثر مما فعلنا فيما يتصل بالأمن.

عندما وصلنا، كانت صحراء. وبعد سنوات كثيرة من مجتمع شيوعي، وعقد من الزمان في مجتمع ليس به مساواة وعدة سنوات من إهمال إداري واقتصادي مشهود، تعين علينا أن نبني سلطة حكومية من لا شيء. مهمتنا معقدة. ويتعين علينا أن ننفذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي اتخذه المجلس بالإجماع. ويتعين علينا أن نقدم إدارة مؤقتة وننشئ مؤسسات مؤقتة لحكم ذاتي ديمقراطي.

كانت هناك أربع مراحل رئيسية. أولا، مرحلة الطوارئ التي تعين علينا فيها أن نتصدى لمشكلة اللاجئين. وبعد ذلك مرحلة نزع السلاح، التي حققت قدرا من النجاح لأول مرة في التاريخ بالرغم من أوجه نقص. ثم مرحلة تأسيس إدارة سياسية. والآن بدأت المرحلة الرابعة، وهي مرحلة الانتخابات التي نعد لها في الوقت الحاضر.

في المرحلة الأولى، عاد ٠٠٠ ٩٠٠ لاجئ إلى كوسوفو بمساعدة أسرة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، وبمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ومن بين المهام الأخرى، التي سيصدر بشأنها تقرير بعد ظهر اليوم، تعين على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تعالج مشاكل هذا العدد الهائل من اللاجئين. وبفضل المساعدة التي قدمتها جميع القوى في الميدان وبفضل تبرعات مجتمع المانحين، وأبرزهم الاتحاد

الأوروبي، استطاعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع آخرين من تمكين ٩٠٠ ٠٠٠ لاجئ من البقاء على قيد الحياة وتجاوز فصل الشتاء.

كانت درجة الحرارة في كوسوفو هذا الشتاء ٣٠ درجة تحت الصفر ولم تكن هناك تدفئة ولا كهرباء. إلا أنه لم تحدث كارثة إنسانية كبرى من تلك الناحية. ونجونا من هذا الشتاء. وأعددنا بأسرع ما يمكن بناء إدارة يشارك فيها السكان المحليون. وكان ذلك يمثل الخيار الذي نشترك فيه والذي يتمتع بدعم جميع أعضاء مجلس الأمن. وأمكن ذلك بفضل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، عن طريق إنشاء هيكل للإدارة المؤقتة المشتركة. وبدأنا عملية إعادة البناء وأقمنا هيكلا للاقتصاد الكلي لم يكن موجودا من قبل، يضم هيئة مالية مركزية، ونظاما للصيرفة، وهيئة للمدفوعات. وقمنا في مرحلة تالية بتسريح جيش تحرير كوسوفو. وكما هو الحال على الدوام، لم يخل الأمر من كثير من النقد. فالانتقاد وارد مهما فعل الإنسان. وليس ثمة ملابس عسكرية أو أسلحة بصورة غير قانونية في كوسوفو. ولست من السذاجة بحيث أقول إنه لا توجد أي أسلحة في كوسوفو أو في البلقان. فهذا بالتأكيد غير صحيح. لا أقول ذلك. ومع ذلك فقد كان ذلك صحيحا قبل تدخّل الأمم المتحدة بوقت طويل. وأخيرا بدأنا بنجاح عملية التسجيل المدني تمهيدا لإجراء الانتخابات القادمة في تشرين الأول/أكتوبر.

ولا أود أن أخلق انطباعا بأننا نباهي بنجاحاتنا أو بأن هذا يمثل انتصارا للأمم المتحدة. بيد أنني قبل الانتقال إلى الجوانب السلبية للحالة، أود أن أشير إلى المشاركة الشخصية والبدنية والنفسية التي أبداها جميع المتطوعين وأفراد الأمم المتحدة العاملون في كوسوفو. فهم يعملون في جو يفتقر كثيرا إلى الجاذبية أو دفء الاستقبال اضطررنا فيه، بسبب حالات العجز في الأفراد التي أكدت عليها أمس لأصدقاء الأمين العام، في كثير من الأحيان إلى القيام بضعف العمل العادي نظرا لافتقارنا إلى نصف العدد الذي نحتاجه من الأفراد المتخصصين. ومرة أخرى، أحثكم أيها الممثلون الموقرون على أن تبذلوا قصارى جهودكم لكفالة حصولنا على المزيد من الأفراد الذين نحن بحاجة إليهم.

ثمة جوانب سلبية كثيرة في هذا الأمر وما زال هناك الكثير من التحديات المتعلقة برحيل الصرب والروما والسكان من غير الألبان، ولا سيما عدم استقرار الحالة الأمنية بالنسبة للسكان من غير الألبان. وما زالت تقع جرائم قتل أكثر من اللازم، حتى مع التفكير في القدر الكبير من التقدم الذي أُحرز في مجال الأمن على مدى العام المنصرم. لقد خفضنا معدل الجريمة إلى العُشر، ولكن ما زال هناك الكثير من جرائم القتل، والعنف وإشعال الحرائق، وقدر أكثر مما ينبغي من أعمال الابتزاز، ولا سيما ضد صرب كوسوفو. وثمة أوجه قصور أيضا في النظام القضائي. ولكننا في سبيلنا إلى التغلب عليها بالاستعانة بالقضاة الدوليين الذين نجلبهم من الخارج.

ختاما، هناك نقطة حاسمة أود التشديد عليها وهي عدم اليقين بشأن المركز المؤقت لكوسوفو. إذ لا بد من معالجة أوجه الإبهام في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأذكر بكثير من الاهتمام والإحساس المناقشة التي أجريتها مع الأعضاء هنا في مجلس الأمن أثناء إقامتي الأخيرة في نيويورك بدعوة من المجلس. حيث أوضحنا خطط المستقبل وأظن أنه سيتسنى لنا أثناء الحملة الانتخابية تقديم الإيضاحات التي ينتظرها الجميع فيما يتعلق بالمقصود بعبارة "استقلال ذاتي كبير القدر" الواردة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفيما يتعلق بالإدارة، تجدر الإشارة إلى أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطدت دعائم الإدارة في مناطق كوسوفو الخمس وفي ٢٩ من البلديات

الإداريـة الثلاثـين. فنحـن نصـدر شـهادات الميـلاد والـزواج والوفـاة. ونصـدر تراخيـص البنـاء وتراخيـص إقامـة الأعمـال التجارية الصغيرة. ونقوم بتسجيل المركبات، التي بلغ عددها الآن ٠٠٠ ٢٥ مركبة، حيث بدأنا فيه من نقطة الصفر من واقع أن تسجيل المركبات كان قد استغني عنه. بيد أنه تنبغي الإشارة أيضا إلى أن إصدار بطاقات هوية شخصية للسكان في كوسوفو لم يحدث من قبل. ويجب ألا ننسى هـذا، لأن الناس يميلون إلى نسيان الماضي عندما تتحسن الأمور بعض الشيء. يجب ألا ننسـى الشـيء الـذي أدى إلى نقلنـا نحـن الموجودين هنا إلى كوسوفو. ولا يقتصر الأمر على إصدارنا لوحات الـترخيص ورخـص القيـادة، بـل توجـد أيضـا الآن ثـلاث شـركات عاملـة للتـأمين. وهـذا أمـر لم يحـدث في كوسوفو منذ سنين.

وقد أعيد إنشاء نظم الخدمات الصحية. ويعمل الآن ما تتراوح نسبته بين ٨٠ و ٩٥ في المائـة مـن المستشـفيات الإقليميـة الخمـس، والعيـادات الـتي يبلـغ عددهـا ٢٩ عيـادة والمستوصفات الـ٣٠٠. وكـانت ثلاثـة أربـاع هـذه المبـاني الطبية قد تعرض لأضـرار. وأدخلـت إصلاحـات مـن قبيـل توفير مساهمة مالية محدودة للمستشفيات. بيد أنني أعرف أنه لا يوجد ضمان كاف لوصول طوائف الأقليات للعلاج في المستشفيات ولهذا السبب أقمنا منشآت لجماعات الأقليات. وقد حاولنا المساعدة في المناطق الريفية بفتح عيادات صغيرة. وجار العمل في إعداد إطار قضـائي لفتـح عيـادات خاصـة ضمن نطاق العلاج الخاص.

وينتظم ما مجموعـه ٠٠٠ ٥٠٠ طـالب في المـدارس أيضـا. وهـذا أمر لم يحـدث طيلـة السـنوات العشـر الماضيـة. ويُرى الأطفـال متوجـهين إلى المـدارس بحقائبـهم المدرسـية في الصباح في كوسوفو. وهذا من دواعي الابتهاج، سواء كـانوا من الصــرب أو الألبــان أو البوسـنيين أو الأتـــراك. فمنـذ ١٠ سـنوات لم يذهـب أي أطفـال إلى المـدارس لأنهـم كـان عليهم أن يختبئوا. وقد تم ترميم نحو ٤٧٠ مدرسة من مجموع المـدارس البـالغ عددهـا ٠٠٠ ١ مدرسـة. وتعمـل الكليـات والجامعات أيضا. وهناك كتب مدرسية بالألبانية والصربية والبوسنية والتركية وتوزع هذه الكتب بالمجان.

وحـتى إذا لم تكـن هيئـة الـبريد تعمـل علـى الوجـه الأكمل، فإنها تعمـل علـى الصعيـد الـدولي. ولدينـا طوابـع خاصة بالبعثة، وشركة للهواتف النقالة تغطي معظم المنطقة، وجار إحراز تقدم فيما يتعلق بإنشاء الخطوط الدائمة.

ونحـن، والأفضـل أن أقـول أنتـم الـدول الأعضـاء، تسـتخدمون ٠٠٠ ٧٠ موظـف تدفـع لهـم رواتـب صغـيرة باستعمال قاعدة للبيانات المركزية تمت إقامتها. وفي الماضي كانوا يُمنحون الحد الأدنى من التعويض فحسب. ويمثل نظـام للإدارة المؤقتـة المشـتركة الخطـوة الأولى صـوب إقامـة نظـام مباشـر بصـورة أكـبر للإدارة. ولدينـا ٢٠ قسـما إداريـا، يدير كلا منها رئيسان، أحدهما دولي والثاني من سكان كوسوفو، بمـا فيـهم الأقليـات. وتوجـد مشـاركة مختلطـة علـى جميـع الأصعدة، سواء المحلية منها أو في البعثة. ونتولى أيضا توفـير التدريـب مـن أجـل تحقيـق قـدر أكـبر مـن الفعاليـة في القطـاع المدني.

ولدينا مجلس إداري مؤقـت مشـترك ومجلـس وطـني مؤقـت. والأطـراف الثلاثـة في رامبوييـه وكوسـوفو، وألبـان كوسوفو وصرب كوسـوفو ممثلـون في مجلـس الإدارة المؤقتـة المشترك. وجميع الأحزاب السياسية الرئيسية، والمجتمع المدني، وجميع الأديان والأقليات ممثلة في المجلس المؤقت لكوسوفو. وتدار الأقسام الإدارية من قِبل أبناء طوائف الأغلبية والأقلية. وقد وافق صرب كوسوفو على رئاسة إدارة الزراعة وإدارة العمالة.

وبمناسـبة الحديـث عـن القـانون واسـتتباب القـانون والنظـام، مـا زال القضـاء ضعيفـا بدرجـة كبـيرة. فمـا برحـت

قدرة القضاة المحليين على الاستقلال في أحكامهم محدودة، أو هم على الأقل لا يتمتعون بالقدر الكافي من النزاهة. ولا تساعد التهديدات التي توجه إليهم ورواتبهم الهزيلة على تحسين هذا الوضع.

وذلك هو السبب في أننا طالبنا بقضاة ومدعين دوليين، لدينا منهم حاليا خمسة. وآمل أن يكون لدينا في نهاية المطاف ١٥. وأود أن أشكر البلدان التي أتاحت لنا هؤلاء القضاة الدوليين. فنحن بحاجة إليهم، ولكننا بحاجة أيضا إلى الأموال اللازمة للمعدات الضرورية ولتوفير الخدمات التشريعية والجزائية.

والأمن مشكلتنا الرئيسية. وبعثة الشرطة المقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليس لها سابقة. ولا تقتصر مسؤولية الشرطة على حفظ النظام ولكن أيضا لإنشاء قوات شرطة محلية في الوقت ذاته. وبفضل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، توجد أكاديمية للشرطة، تعد مثالية في طريقة عملها وناتجها على السواء. إن الشرطة الدولية لم تصل بعد إلى العدد المأذون به. وتحتاج البعثة إلى رجال شرطة دولية مدربين تدريبا جيدا، وكذلك إلى خبراء دوليين مدربين في الطب الشرعي، وإجراءات التحقيق، وجمع الأدلة.

وأنشئت حول كوسوفو ثماني نقاط للشرطة. وآمل أن تكون شعبة الشرطة المحلية - شعبة شرطة كوسوفو - قد دربت ٤ ٠٠٠ من المجندين المحليين بحلول أوائل عام ٢٠٠١. وأكاديمية الشرطة مؤسسة متعددة الأعراق. ويؤسفني جدا أنه لا يوجد فيها بعد عدد كاف من الصرب، ولكن هناك قلة منهم. وإنني لعلى ثقة من أن عدد المتطوعين الصرب سيزداد. ولقد لاحظت وجود شكاوى من أصدقائنا الصرب، وأعتقد أنه ينبغي النظر إلى التجنيد بصورة أدق.

وتعمل قوة كوسوفو والشرطة معا بصورة مرضية، ولا سيما في متروفيتشا. وكما قلت، فإن الجرائم تتقلص بصورة مدهشة. ولكنه لا يزال يوجد منها أكثر مما ينبغي، ولا سيما في ميدان العنف بين الجماعات العرقية. ومن المقدر - ويمكن رؤية هذه الأرقام في تقرير الأمين العام - أن ثلثي الجرائم الخطيرة يمكن أن تعزى إلى الحوادث بين الأعراق أو إلى الكراهية بين الأعراق كما تعزى إليها ٨٠ في المائة من حالات الحرائق المتعمدة.

وفي الوقت الحاضر فإن الحالة في متروفيتشا هادئة. ويرجع هذا إلى إنشاء مجال ثقة هناك وإلى عروض التوظيف التي قدمها الجانبان، وكذلك إلى تعيين مدير جديد. كما تم استقرار الحالة على الحدود الصربية في منطقة بريسيفو وذلك - وأود أن أسلط الضوء على ذلك للمجلس - بفضل المشاركة النشطة لزعماء كوسوفو الألبان.

ولا يزال هدفنا الأساسي هو حماية السكان غير الألبان، ولا سيما فيما يتعلق بعودة اللاجئين. وهكذا يجب علينا تنشيط جهودنا ضد الجريمة المنظمة والعنف المنتظم ضد الأقليات وكذلك جرائم القتل التي تستلهم عرقيا. وستشن بعد أسابيع قليلة حملة تسامح باستخدام الملصقات والتلفزة والإذاعة.

وأعلم أنه يجب أن يقطع وعد هنا باتخاذ خطوات إضافية لحماية مجتمعات الأقليات، وسأبذل قصارى جهدي لضمان اتخاذها. وسوف نحتاج أنا وأنت ونحن إلى قوات مناهضة للإرهاب قوامها ٢٠٠-٣٠٠ فرد لحماية معاقل الصرب. وسوف يتعين علينا زيادة عدد شرطة كوسوفو إلى عدد ربما يبلغ ٤ ٠٠٠ في عام ٢٠٠١.ويجب أن نحسن إلحاق الأقليات بأكاديمية الشرطة. كما يجب أن التزم بوجود ما لا يقل عن قاض دولي واحد ومدع دولي واحد في كل من المحاكم الجهوية الخمس في أرجاء كوسوفو.

وكما ذكرنا في عام ١٩٩٩، فإننا سوف نحتاج إلى تطبيق قانون الطرد، ولا سيما في المناطق المضطربة. ويسرني أن أقول إن زعماء كوسوفو الألبان أصدروا هذا الصباح، عملا ببعض الالتزامات التي قطعناها مع أصدقائنا الصرب، بيانات قوية جدا ضد العنف، وبالتحديد ضد العنف العرقي. واسمحوا لي أن أذكر عددا قليلا من الجمل مما كتبه السيد ابراهيم روغوفا والسيد ركسهب كوسجا والسيد هاشم ثاتشي. وما قالوه اليوم لا يمكن ببساطة تصوره قبل ثلاثة أو أربعة أشهر. وأعلم أنها مجرد ألفاظ ولكن هذه هي الكيفية التي يبدأ بها السلام. ويحتاج المرء إلى أن يتكلم عن السلام قبل أن يستتب هذا السلام. وهذا هو شرط وجوب أن تكون هناك خطوة سيكولوجية قبل وجود خطوة سياسية. وإذا لم يتح للمرء حتى أن يتكلم، فلا يوجد أمل في السلام. وهكذا يسرني أن أدلى الزعماء السياسيون لكوسوفو بهذا البيان.

وبشأن عودة الصرب واللاجئين عامة، هناك جانبان للحالة. واللاجئون الألبان والذين يسعون إلى اللجوء، والذين أخذهم أساسا البلدان الأوروبية يعودون بأعداد كبيرة. ولا يمكنني أن أرفضهم وليس في نيتي القيام بذلك. وينبغي أن تكون البلدان، التي فتحت أبوابها بكرم، قادرة على تقديم العون للذين استضافتهم. ولا يوجد قانون دولي يمنعهم من القيام بذلك. ولكن يجب علي أن أركز على أن هذا سيكون عبئا ثقيلا. ففي حالة عودة الألبان البالغ عددهم ١٨٠ ٠٠٠ أو ما يقرب من ذلك والذين لجأوا إلى بلدان أوروبية والصرب - وأنا أريد أن يعود الصرب - فسوف يعني ذلك عودة ٢٠ في المائة من سكان كوسوفو معا. وآمل ألا يكون ذلك سيئا للغاية وأن تعالج بصورة واضحة الصعوبات التي ينطوي عليها. ولكنها بالتأكيد ستكون حالة صعبة جدا في بلد يبلغ عدد العاطلين فيه ٥٠ في المائة من سكانه. وأطالب بملاحظة ذلك. وربما يتعين على المرء أن يطالب عند نقطة ما - وأنا لا أود الآن القيام بذلك - بالتأجيل حتى لا يعود اللاجئون في الحال. فيجب أن يعودوا بطريقة أدمية ومنسقة ونظامية. ويجب أن تكون لديهم بالطبع جميع الخدمات التي يحتاجون إليها. وآمل ألا تكون هناك توترات عرقية مشتركة متزايدة وقت عودهم.

وهناك بعد ذلك مسألة عودة الصرب. ونحن لا نؤيد فقط عودهم ولكننا، مع الأسقف ارتنجي والقائد أورتونيو لقوة كوسوفو، والسيد دنيس ماكنمارا من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومختلف أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قمنا بإنشاء لجنة مشتركة معنية بالعودة. ويجب أن تمر جميع الخطط عبر تلك اللجنة، ليس فقط لأسباب بيروقراطية، إذ يجب أن أعترف بأن البيروقراطية ليست موطن قوتي. ولكن إذا كانت جميع الخطط شرعية، يتعين حينئذ النظر إلى المسألة بهدوء بحيث تضمن عودة سالمة للصرب، وإنني لفخور جدا عندما أقول بأن العائلات الأولى قد عادت بالفعل. وستعود أربعون أسرة إلى وطنها إما هذا الأسبوع أو في الأسبوع المقبل إلى مناطق وفرنا فيها، مع أصدقائنا قوة كوسوفو، الحد الأدنى من الظروف الأمنية ولكنه يتعين علينا أن نبني؛ ويجب أن نوفر العمل؛ ويجب أن نؤمن بيئة سليمة. وسوف نوفر هذه الأشياء. وفكرتنا تتمثل في أن عودة الصرب ينبغي، إلى حد كبير، أن تبدأ قبل أن تبدأ العطلات في تموز/يوليه.

وأود أن أقول مزيدا من الكلمات القليلة عن أمن الأقليات. ومرة أخرى تحسنت الحالة ولكن بقدر غير كاف، ونحن نبذل جهودا خاصة لضمان الأمن في المناطق المحاطة بأراض أجنبية. واقترحنا ترتيبات يستطيع بها الفلاحون العمل في حقولهم. كما اقترحنا دوريات على الأقدام ونقوم بالكشف الدائم على المركبات ونحن نتولى تفتيش المساكن بحثا عن الأسلحة. وأعلن حظر التجول في المناطق الحساسة مثل متروفيتشا وبينيا والأماكن الأخرى. وأقامت شرطة بعثة

الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مراكز شرطة صغيرة في المناطق الصربية المحاطة بأراض أجنبية في غراسانيتشا وأوبوليتش وأوراهوفاتش وغيرها من مثل هذه المناطق.

وتوفر قوة كوسوفو الحماية على مدار الساعة للكنائس. وللأسف، لا تزال بعض الكنائس أهدافا للتفجيرات. وأعلم أن أكثر من ٥٠ من هذه المؤسسات الدينية والكنائس قد دمرت. وأذكر – ليس على سبيل التدقيق، ولكن ينبغي أن تؤخذ الأشياء دائما في سياقها – أن ١٠٠ مسجد قد دمرت. ولا نجد سعادة في تدمير الكنائس ولا المساجد. وبالطبع نحاول تحسين الحالة.

إننا نقوم بتشييد الطرق في إطار مشروع بريطاني، لأننا نريد تحسين حركة المرور لكفالة حرية الحركة للصرب. وعملنا في مشروعات مشتركة لصيانة عدة طرق في زوبن بوتوك وزفيتشان ومناطق أخرى. ونقوم بتوفير خدمات سيارات النقل العمومي وحمايتها. وتمت إقامة خطوط سيارات نقل عمومي جديدة لنقل الصرب في داخل كوسوفو وذهابا إلى صربيا وإيابا منها. ومن وسائل النقل الأخرى التي نساعد بها القطارات، وهي أكثر أمانا. وهناك ١٢ محطة قطار تعمل الآن.

ونوفر النقل الآمن للعاملين في هياكلنا الإدارية من أفراد الطوائف والجماعات التي تمثل أقلية. ونكفل سلامة تحركهم بعناية خاصة لأننا، بالطبع، لا نريد أن يلحق بهم أذى.

وقد أعيدت خطوط الهواتف إلى الخدمة.

ومرة أخرى، آمل أن تتم عودة الصرب بصورة ناجحة وأن تعود ٥٠ أسرة عما قريب.

وقد أتاح برنامج التعايش الذي اقترحته لطوائف الأقلية بالنيابة عن مجلس الأمن إنشاء مكاتب محلية في جميع الإدارات. وفتحنا بالفعل ١٣ مكتبا محليا من المكاتب الـ ٢٠ المتوخاة. ويوجد موظفون صرب في جميع هذه المكاتب.

وقد ذكرت أن الحصول على العناية الطبية، التي لم تكن كافية للتجمعات المحلية، قد تحسن الآن بإنشاء هياكل، آمل أن تكون مؤقتة، في قلب هذه التجمعات. وهل بوسعنا أن نفعل غير ذلك؟ يقتضي هذا كفالة وسائل العناية الطبية والجراحية.

وعملنا أيضا في المدارس في إطار الجماعات المحلية. فأنشئت مدارس للصرب وأقيمت خدمات سيارات النقل العمومي في جميع أرجاء كوسوفو.

واقتُرحت مشروعات للأعمال التجارية الصغيرة للمجتمعات المحلية. وستنشأ مشروعات في ميتروفيتسا وكوسوفو بوليي ودوبروتين وغرانيتسا. وعلى سبيل المثال، ستكون هناك مشاريع لإعادة تأهيل طواحين الهواء ومساعدة الأعمال التجارية الصغيرة. ويوجد مشروع صناعي في ليبوسافيتش يرتبط ارتباطا وثيقا بصناعة منتجات الألبان.

ونكفل توزيع الصحف الصربية المستقلة على الجماعات المحلية مجانا. وأنشئت مراكز لشبكة المعلومات. وبالطبع، إن كل شيء قلته عن الأقليات، التي اتفق أنها كانت مركز اهتمامنا، ينطبق كذلك على الأغلبية. ومن الواضح، عندما أشير إلى توزيع الصحف، أنه ينبغي لنا أن نرحب بارتباط الأعمال التجارية الحرة بتوزيع الصحف الألبانية في جميع أرجاء كوسوفو. وهناك ست أو سبع صحف يومية. والصحافة مزدهرة. وهي بالطبع تلقى بعض المساعدة من التعامل مع الأمم المتحدة أو الوكالات الأخرى. وينبغي أيضا أن نشيد بفعالية قناة التلفزة التي أنشأناها، والتي تذيع برامجها بالألبانية ولغات الأقليات أيضا.

وبذلنا جهودنا أيضا في الإعمار السكني. ويتضمن برنامج هذه السنة ٢٠٠٠٠ وحدة سكنية لكل الجماعات

المحلية. وتقوم وزارة الزراعة، التي ترأسها الجماعة الصربية، كما ذكرت، بتوفير الأغذية، ليس في داخل كوسوفو فحسب، ولكن ربما للتصدير أيضا. ويهدف البرنامج الغذائي ١٠ ٠٠٠ أسرة داخل البلد. وللبنك الدولي برنامج إنعاش ريفي، يجري تمويله بـ ١٠ في المائة من جميع الموارد التي يوزعها، ليشمل الزراعيين وغيرهم من العاملين.

أعرب عن أسفي على هذه الإطالة، ولكنني أردت أن أبلغ المجلس بكل شيء عملناه في السنة الماضية.

واسمحوا لي أن أتطرق الآن إلى الاتصالات بسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فكما قلت في إحاطتي الإعلامية السابقة، إننا نجري اتصالات منتظمة، عدة مرات في الأسبوع، بممثلي بلغراد. وألتقي على وجه الخصوص بالسفير فوكيسفيتش. ونحن مستعدون لتوسيع نطاق هذه الاتصالات بالمتخصصين الذين يتعاونون مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في العديد من المجالات. وقد تبادلنا المعلومات، وكانت آخر مرة في ٣٠ أيار/مايو، مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بغية إنشاء لجنة استشارية مشتركة لمعالجة المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك، مثل خدمات البريد والاتصالات، والمعاشات التقاعدية، والضمان الاجتماعي، والعناية الصحية، وحقوق الملكية، والتداول، وتشغيل الصرب وهلم جرا.

لقد أضعنا بعض الوقت. ولعلنا نتذكر أنه كان هناك اقتراح من بلغراد لمشروع اتفاق بشأن إنشاء لجنة تنسيق مشتركة، ولكنه ذهب إلى أبعد من الاتفاق الأولي الذي كنت أناقشه مع السفير فوكيسفيتش. إذ سيشمل الاتفاق المقترح مختصين من نيويورك ويرمي إلى إعادة فتح مناقشة جميع جوانب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبالطبع لم يكن واردا قبوله. وبما أن الأمم المتحدة رفضته، فقد استأنفنا تبادل الرسائل لإنشاء لجنة استشارية مشتركة حقيقية.

وفيما يتعلق ببرنامج التعايش، تكلمت كثيرا عن الصرب. وكنت مسرورا لأن أعرض عليهم عددا من التدابير لتحسين حياتهم اليومية، ولكن هناك جماعات أخرى أيضا. وينبغي أن يكون هناك أثر على التنمية الاجتماعية لكل واحدة من هذه الجماعات وبرنامج للتعايش يشملهم أيضا.

وأعرب عن ترحيبي بالزيارة التي قام بها قبل يومين كل ممثلي المجلس الإداري الانتقالي – السيد روغوفا، والسيد قوسيا والسيد ثاتشي – إلى طائفة الروما. إذ لم يقترحوا إنشاء وضع برنامج لإعادة توطين الروما فحسب، ولكن أيضا وضع برنامج تنمية اقتصادي مقبول للجميع. وينبغي أن أكرر القول بأن ذلك لم يكن متصورا قبل بضعة أشهر فقط. ويحدوني الأمل في أن تصبح المشاكل فيما بين الطوائف، التي بلغت أحد أعلى مستوياتها حاليا بسبب هجمات المتطرفين من الجانبين، مجرد ذكريات سيئة.

لا أود أن أختتم بدون الإشارة إلى مسألة المفقودين والمحتجزين. وكما يعلم الجميع، فإن هذا شاغل دائم. ولن يتصالح المجتمع الكوسوفي مع ماضيه أبدا حتى يُعالج موضوع المفقودين والمحتجزين ويُسوى بطريقة أو بأخرى. وبغير ذلك لن يستطيع ذلك المجتمع أن يحقق المصالحة، أو إذا استطاع فسيستغرق ذلك سنين وسنين.

لقد أصدرت لجنة الصليب الأحمر الدولية في ٦ حزيران/يونيه قائمة بـ ٣ ٣٠٠ شخص دخلوا في عداد المفقودين من كل الطوائف في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ١٩٩٨. وتقدر الروابط الألبانية ومجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات عدد المفقودين بأكثر من ٩ ٠٠٠ شخص، ومن ثم فإن هناك تباينا كبيرا بين هذين الرقمين. وعندما أقول ٩ ٠٠٠ مفقود، فإن ذلك الرقم

يشمل الصرب والألبان. وهناك ٩٥٠ من ألبان كوسوفو لا يزالون محتجزين في صربيا، وفقا للجنة الصليب الأحمر الدولية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

كانت قد بدأت في نيش قضية متهمين من مدينة جاكوفيكا. وأشير بأسف عميق إلى أن بعثة مجلس الأمن كانت موجودة في جاكوفيكا عندما كانت القضية على وشك الافتتاح. وأخجل أن أقول إن الحكم الصادر أسفر عن مفهوم رهيب كنت أعتقد أنه قد اختفى - وهو مفهوم الذنب الجماعي، والذي أجد أنه لا يطاق. والأحكام بالسجن التي صدرت بلغت ستة عشر قرنا. وكان الناس يحتجزون في الشوارع آنذاك. واقترحت منذ البداية أن نطلب إلى الأمين العام دعمه لي في هذه المسألة، وبعثت إليه رسالة في هذا الصدد، حتى يتسنى لجميع المحتجزين في صربيا، الذين أُلقي القبض عليهم في كوسوفو ونقلوا منها أن يرسلوا إلينا وأن يمثلوا أمام العدالة على النحو المناسب في كوسوفو. وجميع المحتجزين سيقدمون إلى المحاكمة. وإنني على ثقة من أن سلطات بلغراد ستستجيب لهذا الضغط.

ويجب إجراء تحقيق في مسألة المفقودين سواء كانوا من الألبان أو الصرب أو الروما أو غيرهم. وقد أنشأنا لجنة لتحديد الضحايا. وكان عملها عملا مريرا. فلقد كانت تعنى برفاة المفقودين. وتعين عليها أن تعيد نبش القبور. ووفقا للمحكمة الدولية، هناك ٥٥٩ قبرا جماعيا، نبش منها ١٥٠ قبرا. ونحن ماضون في عملية إعادة نبش ٤٠٠ قبر. وما لم نخفف من هذه الآلام ونبلسم الجراح، وما لم تعرف الأسر الألبانية ما إذا كان المفقودون أحياء أو أمواتا، سواء كانوا أشقاء وأبناء عمومة وخؤولة وأخوات وآباء، فسيكون من المتعذر تهيئة ظروف تفضي إلى قدر أكبر من التسامح.

وفي ٦ آذار/مارس الماضي، عندما تكلمت أمام المجلس، أشرت إلى تعيين مبعوث خاص يعنى بالمفقودين، وأعتقد أن الأمين العام أكد لي أن هناك من سيتولى هذا المنصب قريبا.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أتكلم عن الانتخابات. الانتخابات هي الوعد الأكبر لهذا العام. فالتسجيل يسير على ما يرام. ولم يكن هناك لوائح انتخابية. والانتخابات البلدية التي اتفقنا عليها في جلستنا الأخيرة ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر. ونحن لم نحدد يوم إجرائها بعد. وسنفعل ذلك عندما تكتمل عملية التسجيل.

إن العدد الإجمالي للمسجلين ارتفع بتاريخ ٣ حزيران/يونيه إلى ما يزيد على ٨٥٢ ٤٥٤ شخصا. وهذا ليس أمرا سيئا. والمقرر أن تنتهي عملية التسجيل بتاريخ ١٥ تموز/يوليه. ويحدوني الأمل في أن تتهيأ لنا ظروف طيبة، بما في ذلك النظر في طلبات الاستئناف وفي نسبة ١٠ في المائة - والواقع أن هذه النسبة تراجعت إلى ٢ في المائة - وهي تشكل الذين يتعين النظر في أوراقهم لأنها لم تكن مكتملة. ولا بد أن نقنع صرب كوسوفو واللاجئين من الصرب في صربيا أن يشاركوا وأن يسجلوا أسماءهم. ومن صالحهم أن يسجلوا أسماءهم وأن يتمثلوا في جميع الأجهزة الديمقراطية في كوسوفو. ومن صالح الصرب والأقليات الأخرى العمل مع السلطات الدولية.

وحتى الآن، تلقينا استجابات سلبية من بلغراد ومن نظام السيد ميلوسيفيتش، ونحن نأسف لذلك. فالانتخابات البلدية ستجرى هذا العام بصرف النظر عن الاستجابة التي سنحصل عليها. وهذه الانتخابات ستكون أول انتخابات ديمقراطية على الإطلاق في كوسوفو. وبطبيعة الحال، فإن إنشاء وسائط إعلام حرة وموضوعية أمر ساعدنا على المضي قدما. ففي الأسبوع الماضي، أغلقنا إحدى الصحف لأنها

نشرت ما سميناه بالفتوى، إذ أدانت وسمت شخصا كان يعمل مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو واتهم مؤخرا بارتكاب جرائم. وقد نشرت الصحيفة اسم الشخص وتحركاته وهو بيتر توبوليسكي. فخطف وتم اغتياله.

هذا هو المناخ السائد في كوسوفو. وإنني أدينه، ويدينه بطبيعة الحال المجلس أيضا، ولن نتحمله. ونحن نحاول أن نساعد على إنشاء صحافة حرة. ومنظمات حقوق الإنسان اعترضت على ذلك. وأقول على نحو جازم - وأنا أصر على ذلك - إننا نريد صحافة حرة لكننا لا نريد صحافة تحكم على الأشخاص بالموت. فنحن لن نتحمل ذلك، أو نسمح بأحكام الموت هذه التي تصدر عما يفترض أن تكون وسائط إعلام حرة.

أما بالنسبة للإعمار، فلا أريد أن أغرق المجلس بالتفاصيل. ولكن مثلما قلت، من المقرر بناء ٠٠٠ ٢٠ وحدة سكنية هذا العام. ولقد أنشئ بالفعل حوالي ٠٠٠ ١٧ وحدة سكنية حتى الآن، وأعيد تأهيل ٠٠٠ ٢٥ وحدة سكنية أخرى.

ونظام الاقتصاد الكلي قيد العمل. والاستثمارات تصل ولو كانت غير كافية. ولقد أنشأنا سلطة مالية مركزية ولدينا ميزانية مدمجة الآن. وبطبيعة الحال، هذه الميزانية ستكون غير كافية بحلول بداية أيلول/سبتمبر. ويحدوني الأمل في أن يكون الاتحاد الأوروبي سخيا مرة أخرى لكي يتسنى لنا العمل حتى نهاية العام. ونحن أنشأنا نظاما لدفع الأموال ونظاما مصرفيا. وثمة اثنا عشر مصرفا ستعمل بحلول نهاية العام. وهناك قرابة ٧٠ في المائة من المشاريع الخاصة القديمة بدأت تعمل من جديد وهي تنتج ٤٠ في المائة زيادة عما كانت تنتجه قبل خمس سنوات. وأول مصرف تجاري افتتح في كانون الثاني/يناير. وهناك خمسة مصارف أخرى تعمل الآن، وسيعمل ١٦ فرعا لمصارف تجارية في جميع أنحاء المنطقة. ونحن نفعل ذلك ولكن بصعوبة.

أما حالة الملكية فصعبة للغاية، على رغم مثال مصنع سار للأسمنت. وهناك ملكية للدولة، وملكية عامة وملكية تعاونية. ووفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن حالة الملكية غير واضحة.

وفيما يتعلق بالضرائب، يحدونا الأمل في أن يتحسن نظام الضرائب الجمركية وأن تنعكس الرواتب الدولية في نظام جباية الضرائب.

وأخيرا، أرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة وقوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولقد أثقلت على المجلس بما ذكرت. وآسف لأنه تعين علي أن أفعل ذلك، بيد أنني شعرت أنه كان أمرا ضروريا حيث أن المناسبة مناسبة سنوية. ففي بعض الأحيان نضيئ شمعة في عيد الميلاد الأول، بيد أنني غير متأكد أننا نستطيع أن نفعل ذلك اليوم، لأنه لا يزال يتعين علينا القيام بعمل كثير. ففي كوسوفو، أعتقد أن الحياة آخذة في العودة إلى طبيعتها، على الرغم من عدم وجود أمن كامل بعد. وسنبذل قصارى جهدنا من أجل توفير الأمن.

وإذا أجريت الانتخابات الحرة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر، حينئذ أعتقد أننا نكون حققنا أحد المعالم الأساسية. أما بالنسبة إلى مستقبل كوسوفو، فلا أعرف أكثر مما يعرفه أعضاء المجلس باستثناء أنه سيتقرر في سياق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأقترح في صدد الحملة الانتخابية عقد ميثاق مع أبناء كوسوفو يتعلق بحماية الأقليات وبمركز الحكم الذاتي بقدر كبير. وعلينا أن نزيل بعض جوانب الغموض ليس عن مستقبل كوسوفو - وهذا ليس عملي - ولكن عن حاضرها. ويجب أن نمنع عزلة كوسوفو وانغلاقها على نفسها. فيتعين أن تكون قادرة على الانفتاح على الخارج.

وعلينا أن نوقف العنف ونزيل الحقد بين الأعراق. وهنا أود أن أؤكد على أهمية ميثاق الاستقرار وأعتقد أن الاتحاد الأوروبي يوفر الآن بعدا سياسيا إضافيا.

هذا كل شيء. وكنت أود أن أتمنى ميلادا سعيدا لكم جميعا ولجميع المجتمعات المحلية في كوسوفو. ولكن قبل بضعة أيام، حاولوا اغتيال مستقبل كوسوفو عندما قتل طفل عمره أربع سنوات في سيرنيتشا. فما ذنب ذلك الصبي الصربي الصغير في السن؟ لقد مثل جيلا مقبلا من الصرب قادرا على العيش في وئام مع الجيل الجديد في كوسوفو اليوم. وإذ أفكر في ذلك الصبي الصغير الذي قتل، إنما أفكر أيضا في جميع الضحايا، أي آلاف الضحايا في السنوات العشر الماضية. ولا يوجد مبرر لما حدث لهم، ولا عذر. ولكن الأمر يتوقف علينا الآن – وعلى المجلس. ويجب أن نتذكر جميعا لماذا نحن موجودون في كوسوفو. وبوسعنا أن نكون متفائلين. لقد أظهر المجتمع المحلي للصرب في بلدة تعيش وضعا صعبا تدعى أوراهوفاتش، ما يكفي من الشجاعة فأصدر أبناؤه بيانا أسفوا فيه للجرائم المرتكبة في الماضي وأدانوا الجرائم التي ارتكبتها جماعة الصرب ضد الجماعة الألبانية. وردت الجماعة الألبانية هناك معترفة بأن أبناء كوسوفو هم أعضاء كاملون في المجتمع الصربي.

ولذلك ليس ثمة أسباب لليأس. وفي كوسوفو اليوم أكثر من ذي قبل يتعين على المرء أن يتمسك بالتفاؤل السائد في المنظمات الدولية. ويتعين على كل فرد أن يتحمل مسؤولياته كي يتسنى لكل فرد أن يعلم الأخلاق والمُثل التي يدافع عنها. وأصرح بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو تدافعان عن السلام والديمقراطية – وجميع الأقليات. وعما قريب سيتحقق العدل والسلام لجميع الأطفال في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعرب عن الشكر الحار للدكتور برنارد كوتشنر لإحاطته الإعلامية الشاملة، التي أدلى بها بمهارة، وامتياز وبُعد نظر عميق نشهد له به جميعا.

وبصفتي رئيسا للمجلس، أود أن أقول إنني قابلت بالأمس وفدا من صرب كوسوفو، ترأسه السيدة رادا تريكوفيتش، وسوف أذكر لكم بعض الشيء عن ذلك الاجتماع. إن السيدة تريكوفيتش ووفدها يتفقان معي على الصعوبات التي يواجهها الصرب في كوسوفو. ووصفت أعمال العنف التي شهدتها الطائفة في الأشهر الأخيرة. ويرى الوفد، أن تلك الأعمال كانت منهجية بطبيعتها. وإن قرار بعض الصرب في كوسوفو بالمشاركة في هياكل الإدارة المشتركة ينطوي على أخطار شخصية تعرضوا لها. ويتعين حمايتهم كي يتسنى لهم المشاركة في الاجتماعات. إن القرار الشجاع الذي اتخذوه انطوى على تضحيات كبيرة.

ووفقا لما ذكره الوفد، لم تُكافأ تلك التضحيات بتحسين مصير الطائفة الصربية. وبسبب تلك الحالة، وجد الصرب الذين شاركوا في الهياكل الإدارية المشتركة أنفسهم في مواقف حساسة تجاه أبناء طائفتهم. وأصبح من الصعب عليهم تبرير مشاركتهم في هياكل الإدارة المشتركة.

وأعرب الوفد عن رغبته في أن يرى المجتمع الدولي يعلن بوضوح بأنه لن يسمح بعد اليوم بأعمال العنف هذه وبأن مرتكبي تلك الأعمال سيقدمون للعدالة. وأعرب الوفد عن الاعتقاد بضرورة اتخاذ تدابير محددة. وقدمت طلبات محددة في اجتماع الأمس. وينبغي نشر قوات إضافية لضمان أمن مناطق الصرب المغلقة. وينبغي أن تتوفر للطائفة الصربية وسائل إعلام خاصة بها. وينبغي توفير مراقبة أفضل للحدود

مع ألبانيا. وأخيرا، ينبغي القيام بعملية تسجيل الناخبين على أسس أكثر صرامة.

وأخبرت وفد السيدة تريكوفيتش بأني سوف أبلغ أعضاء مجلس الأمن بتلك النقاط. ولقد فعلت ذلك على التو، وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للولايات المتحدة.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بالإعراب عن إعجابي الشديد بالسيد برنارد كوتشنر وبالخدمات غير العادية التي قام بها في كوسوفو في خدمة الأمم المتحدة والعالم خلال السنة الماضية. وآمل في أن تتمكن عزيزي برنارد من مواصلة عملك إلى الأبد لأن لا أحد يمكن أن يقوم بهذا العمل على نحو أفضل مما تقوم به أنت. ولكنني أعلم أنك لا تعتزم البقاء هناك إلى الأبد، وأرى أنك يجب أن تبقى معنا قدر ما تستطيع، وبقدر ما تسمح به ظروفك وأن تتمكن من قيادة جهودنا إلى ما بعد فترة الانتخابات الهامة غير العادية. والولايات المتحدة تقدم لك الدعم الكامل. ومرة أخرى، أثني على الأمين العام لاتخاذه هذا القرار البالغ الحكمة بتخويل الدكتور كوتشنر بهذه المهمة.

لقد أعددت خطبة طويلة، ولكني لن ألقيها لسببين. أولا وقبل كل شيء يوجد ١٢ متكلما مسجلين على القائمة بعدي. وثانيا، سأكرر فحسب ما استمعتم إليه للتو. وأنا أوافق على كل شيء ذكره الدكتور كوتشنر، وندعم كل شيء يحاول أن يقوم به. بيد أني أرى مشكلة خطيرة تتمثل في وجود طرف واحد فقط في هذه القاعة اليوم. ولا بد لي أن أصرح ببساطة بأن من الخطأ المروع أن نترك شعورا بأننا منحازين إلى جانب واحد فقط. ولا أعترض على حقيقة أن الصرب عوملوا معاملة سيئة للغاية وطردوا من المنطقة. ولقد شجبت حكومتي مرارا وتكرارا تلك الأعمال. وتتعرض حياة قوات منظمة حلف شمال الأطلسي إلى أخطار جمة أثناء قيامها بحماية الصرب في مناطق مثل متروفيتشا وفي أماكن أخرى - وسوف تواصل تلك القوات القيام بذلك. إلا أن هذا النهج أحادي الجانب تجاه المشكلة.

ما زال في عداد المفقودين ٤٠٠٠ ألباني، وفقا لما ذكره برنارد كوتشنر، إما موتى أو محتجزين. هذا استفزاز متواصل، وببساطة أخفقت السلطات الصربية في بلغراد في معالجة هذه المشكلة. وإذا خرج أحد اليوم بانطباع بأن هذا المجلس يقبل بوجهة نظر واحدة لقضية يحوم النزاع حول كل تفصيل من تفاصيلها، فسوف نقوض بعثة الدكتور كوتشنر. ولا أعتقد بأن هذه هي الطريقة التي يتعين علينا أن نتبعها في معالجة مسؤوليتنا في أول ذكرى سنوية لهذا القرار التاريخي. وبما أن الدعوة قد قدمت إلى الألبان ولكنهم لم يتمكنوا من الحضور - وسوف يحضرون في المستقبل - أرجو منكم، السيد الرئيس، أن تعلنوا على الملأ أنهم سوف يعاملون على قدم المساواة حينما يحضرون وأن حضور طرف واحد فقط من الفئتين الرئيسيتين في هذه القاعة اليوم لا يعد بأي حال من الأحوال أو بأي شكل من الأشكال علامة على تغيير في السياسة أو قبولا لبيانات يمكن أن يثور حولها جدل عنيف.

أنا أيضا اجتمعت مع الوفد الصربي اليوم، مثلما كنت أجتمع معهم في جميع رحلاتي إلى كوسوفو، منذ أكثر من سنتين. وهذا شيء ملائم أن نفعله جميعا. ولكني أؤكد مرة أخرى أننا لا نرغب في ترك انطباع زائف. لا يوجد في هذه القاعة اليوم سوى طرف واحد من الطرفين الرئيسيين في هذه العملية، هذا أمر مؤسف؛ وهذا ليس خطأ ارتكبه فرد بعينه؛ لقد حدث ما حدث. وأود أن يفهم العالم هذه النقطة، كي لا يسيء أي فرد فهم من الذي يوجد في هذه القاعة ومن الذي لا يوجد فيها. وأنا أوافق، على كل نقطة أخرى، ١٠٠ في المائة مع صديقي، برنارد كوتشنر، وأوافق

على ما يحاول القيام به. وأعتقد أن الانتخابات تتسم بأهمية تاريخية، وأشعر بالسرور بأن أتوجه إليكم، السيد الأمين العام، بالقول إننا منذ أن اجتمعنا آخر مرة بشأن هذا الموضوع أفرج كونغرس الولايات المتحدة عن الأموال لكوسوفو. وبالمناسبة، أفرج مجلس الشيوخ في الليلة الماضية الأموال لتيمور الشرقية، وكذلك لسيراليون. وهكذا، فإننا نحرز تقدما كبيرا. لا تزال توجد عقبات في مجلس النواب، وما زالت أموال الكونغو معلقة للأسباب التي ناقشناها. وهذا يعني أن مبلغا كبيرا من المال يتدفق الآن من الولايات المتحدة إلى إدارة عمليات حفظ السلام في كل بعثاتها. وسوف أقدم لكم، سيدي الأمين العام والرئيس لفيت، الأرقام بدقة في وقت لاحق اليوم لتعميمها على أعضاء مجلس الأمن.

مرة أخرى، عزيزي برنارد، أرحب بك مرة أخرى في نيويورك. وأتمنى لك عودة ميمونة إلى كوسوفو مع أطيب تمنياتنا بدوام النجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أوضح، في الحقيقة، أنه بسبب ظروف خارجة عن إرادة المجلس، لم نتمكن من الترحيب بجميع الأقليات. وأفهم أن الممثل الخاص يعتزم السماح لجميع الأقليات، إذا رغبت في ذلك، كي تحضر في جلستنا المقبلة في هذه القاعة.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره وعلى وجوده بيننا وأن أوجه الشكر مرة ثانية للسيد كوتشنر على إحاطته الكاملة والشاملة والوافية اليوم.

بعد انقضاء سنة تتمتع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية (قوة كوسوفو) بسجل إنجازات كبير، من السهل جدا أن تطغى عليه حوادث فردية. ويستحق السيد كوتشنر وموظفوه شكر المجلس على ما بذلوه من جهود وعلى التقدم الذي أحرزوه في ظل ظروف بالغة القسوة منذ حزيران/يونيه الماضي. ومن الخطأ أن نقلل من شأن الصعوبات الحالية أو التحديات المقبلة في كوسوفو. ولكن أفدح من هذا خطأ أن ننسى مدى سوء الأحوال التي ورثناها، والتي تتمثل في إقليم طُرد منه معظم سكانه أو شُردوا من قِبل حكومتهم نفسها، والآثار الناجمة عن عقد من التمييز العنصري و ١٨ شهرا من الاضطهاد المتسارع ومن الدمار العمراني والاجتماعي الهائل. فكما قال السيد كوتشنر، لقد أرست بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة الأساس لمجتمع جديد في كوسوفو. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم مساعدته، لا سيما في مجال القضاء، واستتباب القانون والنظام.

والمملكة المتحدة عاكفة على المشاركة النشطة في هذا المسعى. فقد ضاعفنا تبرعاتنا لشرطة الأمم المتحدة الدولية. ووصل إلى كوسوفو هذا الأسبوع ٥٦ ضابط شرطة تابعين لوزارة الدفاع. ونعمل الآن بالتعاون مع البعثة على إقامة وحدة للاستخبارات الجنائية. واليوم يقوم موظفو البعثة الموجودون في لندن بإجراء مقابلات مع المرشحين لشغل مناصب مدَّعين عامين دوليين من رعايا المملكة المتحدة. ونأمل أن يفي هذا على الأقل ببعض الاحتياج إلى الموظفين القانونيين الدوليين الذي حدده السيد كوتشنر. كما أننا نبذل قصارى جهدنا للاستجابة لمتطلبات البعثة من الموظفين والموارد الأخرى على وجه السرعة. ونشجع سائر الدول الأعضاء، وهذه مسألة حيوية في الواقع، على أن تحذو حذونا. ونرحب بالإجراء الذي اتخذته الأمم المتحدة للتحول عن المركزية وللإسراع بالتوظيف. فالإجراءات السليمة التي تختصر العملية البيروقراطية، وتصون الشفافية والخضوع للمحاسبة، لازمة إذا أردنا أن نستجيب لاحتياجات البعثة بشكل كامل وسريع.

وقد سجل الأمين العام في تقريره التقدم الجاري إحرازه في تطوير المؤسسات في كوسوفو. ونثني على البعثة لقيامها بهذا العمل. فقد حدث تقدم هام بالنسبة للهيكل الإداري المشترك المؤقت. ونعرب عن ترحيبنا بصفة خاصة بإنشاء نحو ٢٠ إدارة مشتركة وببعض البيانات التي أدلى بها مؤخرا المجلس الإداري المؤقت، والتي تبرهن على قدر ملحوظ من التعاون فيما بين الطوائف المختلفة. ونرى أن أفضل طريق أمام صرب كوسوفو والروما وغيرهم من الطوائف من أجل زيادة مصلحتهم المشروعة في مستقبل كوسوفو هو أن يؤدوا دورهم كاملا في هذه المؤسسات المشتركة، وفي الانتخابات البلدية هذا الخريف، وفيما تضطلع به البعثة من أعمال أخرى.

ومن دواعي أسفنا القرار الذي اتخذه مجلس الصرب الوطني بتعليق مشاركته في الإدارة المشتركة. ونحن نتفهَّم الشواغل الأمنية التي تشعر بها الطائفة الصربية في كوسوفو ونتشاطرها، وقد قابلت أنا أيضا هذا الوفد بالأمس واستأثرت النقاط التي أثارها باهتمامي. ولكننا نعتقد بشدة بأن أفضل طريق للتقدم هو أن تواصل الطائفة الصربية تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة ومع قوة كوسوفو، ومع الطوائف الأخرى في كوسوفو. وتسهم المملكة المتحدة بمساعدات خاصة ترمي للنهوض بحياة الصرب في كوسوفو، لا سيما من خلال المساعدة على تمويل محطة إذاعة مستقلة لتلك الطائفة. وأود أن يسهم هذا بعض الشيء في توفير القدرة الإعلامية التي طالبكم بها الوفد الصربي هذا الصباح.

ونعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذلها البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية تنظيم انتخابات حرة وعادلة هذا الخريف. وندعو جميع المقيمين في كوسوفو إلى التسجيل والإدلاء بأصواتهم ضمانا لمستقبل كوسوفو المتعدد الأعراق. ويؤسفنا قيام بلغراد حتى الآن بمنع تسجيل أبناء كوسوفو من الصرب المقيمين حاليا في صربيا. فليس ذلك في صالح الصرب أنفسهم. ونطالب السلطات في بلغراد أشد المطالبة بالعدول فورا عن هذه السياسة، وإتاحة التسجيل في صربيا وتشجيع الصرب من أبناء كوسوفو على ممارسة حقوقهم الديمقراطية.

ونؤيد بقوة عزم السيد كوتشنر، كما أخبرنا في آذار/مارس، على استحداث مؤسسات انتقالية لتزويد كوسوفو بقدر كبير من الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي، على النحو الذي توخاه مجلس الأمن بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن شأن هذه العملية، التي ستنبثق بصورة طبيعية عن الانتخابات المحلية التي ستُجرى في وقت لاحق هذا العام، أن تساعد في التقدم صوب التحول الديمقراطي، وتعزيز الاعتدال، وتهميش التطرف.

وأود أن أختتم كلمتي بالتطرق إلى مسألة التطرف والعنف. وهما يشكلان معا أشد خطر وحيد يهدد الجهود التي نبذلها في كوسوفو. وسواء كان منبع التطرف والعنف محليا أم كان يجري التحكم فيه من خارج الإقليم، فهما يمثلان خطرا لا بد أن نجابهه جميعا. ونعرب عن ترحيبنا بالبيانات التي أصدرها السيد روغوفا والسيد ثاشي اليوم للدعوة إلى وقف كل أنواع العنف. ولا يمكنني أن أبالغ مهما حاولت في التركيز على ضرورة الكف عن أعمال العنف. فقد أعربت بعثة مجلس الأمن التي أُوفدت مؤخرا إلى الإقليم إعرابا بليغا عن هذه النقطة، وهي جديرة بأن نكررها. لا بد لشعب كوسوفو ولا سيما طائفة الأغلبية من الألبان أن يدرك أن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي سيتأثر تأثيرا ضارا لا محالة ما لم يتم الإقلاع عن العنف والتخويف. وتلك هي الرسالة التي أود أن أتركها لتأمُّلكم وتأمُّلهم اليوم.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أوجه الشكر للرئيس على عقد جلسة اليوم العامة للنظر في مسألة إقليم كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره والسيد كوتشنر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته التفصيلية. لقد أدى السيد كوتشنر، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمن الدولية (قوة كوسوفو) قدرا كبيرا من العمل في ظروف بالغة الشدة. ونود أن نثني عليهم لبذلهم هذه الجهود. ويعرب الوفد الصيني عن دعمه للجهد الذي يبذلونه من أجل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا.

منذ عام، في يوم ١٠ حزيران/يونيه، أوقف حلف الناتو قصفه لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واتخذ مجلس الأمن هنا القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي يأذن بإرسال وجود مدني وعسكري إلى كوسوفو. وامتنع الوفد الصيني عن التصويت على ذلك القرار. وقد أثبتت أحداث العام المنصرم أن تحفظات الوفد الصيني والشواغل التي أعرب عنها كان لها ما يبررها.

إن الحالة في كوسوفو حرجة اليوم. وقد علّق صرب كوسوفو مشاركتهم في الهيكل الإداري المؤقت المشترك علامة على احتجاجهم. ولسنا الآن في حالة تسمح بالاحتفال بالعيد السنوي اليوم. ونرى أن الوقت قد حان للتفكير بشكل متعمق في الأمور. إذ تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية السياسية والالتزام الأخلاقي بمواجهة هذا الواقع وينبغي أن يسعى جديا لإيجاد حلول للمشاكل الخطيرة التي تواجهها كوسوفو، وإلا فإن مصداقية الأمم المتحدة ستبقى معدومة.

أولا، يجب على الوجود الدولي في كوسوفو أن يحترم سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا. ويجب على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة أن تحترم قوانين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي أن تلتمس التعاون والمشاركة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويشتمل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على أحكام واضحة فيما يتعلق بمركز كوسوفو، ولا يوجد بين أعضاء مجلس الأمن، أي بلد يعترف باستقلال كوسوفو أو يؤيده. لذلك فإن عمل البعثة، والاتجاه العام الذي تسير فيه واضح أشد الوضوح. بيد أن ما يقلقنا هو أن هذا الالتزام ما زال التزاما شفويا؛ ولا يجري تنفيذه فيما نضطلع به من أعمال في الواقع. وبعض التدابير الإدارية التي اعتُمدت في كوسوفو فيها مساس في الوقت الحالي بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقد أوجد هذا انطباعا خاطئا بأن كوسوفو في طريقها إلى الاستقلال. وأود أن أؤكد هنا أن أي محاولة تؤدي إلى استقلال كوسوفو خطيرة وغير قانونية. ومن شأن هذه المحاولة أن تحرم منطقة البلقان من السلام الدائم. وسيكون ضحاياها في نهاية المطاف شعوب منطقة البلقان وبلدانها. ولا يسع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن ترتكب أدنى خطأ فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية من مسائل السياسة العامة.

وثانيا، نحن مهتمون جدا بأمن الصرب والأقليات الأخرى في كوسوفو. وبالأمس قدم وفد من صرب كوسوفو عرضا موجزا تركنا في حالة صدمة وبأس وخيبة أمل. ومنذ ثلاثة أيام، في ٦ حزيران/يونيه، كان هناك تفجير لقنبلة يدوية في مخزن كبير في غراسانيشا. ونفهم أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو بذلتا جهودا ضخمة. ومع ذلك، وبالرغم من جهود قوة كوسوفو بجنودها المجهزين جيدا والبالغ عددهم ٠٠٠ ١٠، وجنود بعثة الأمم المتحدة بآلاف جنودها، استمر وقوع حوادث هجمات الاضطهاد ضد الصرب. ألا نعتقد أن هذه الحقيقة

تستحق تفكيرنـــا المتعمق؟ هـذا شيء لا يمكـن لمجلس الأمـن ولا يجوز له أن يتجنبه.

ونحن نعارض بحزم أي صورة "للتطـهير العرقـي". ولا يمكـن للمجتمـع الـدولي قبـول الانتـهاكات الصارخـة لحقوق الإنسان الأساسية في كوسوفو، مـهما كـان موقـع حدوثـها أو مـا تسـتهدفه مـن الجماعـات العرقيـة. فجميـع انتهاكات حقوق الإنسان جرائم، وهذه الجرائم سواء كـانت كبـيرة أو صغـيرة، لا يمكـن احتمالهـا. وبنفـس الطريقـة فـإن استخدام الأحـــداث الماضية كمبرر لحالة اليوم الخطيرة أمر لا يتسم بالمسؤولية.

ونحن قلقون بالنسبة لكيفية قيام قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة بتصحيح الحالة. كما أن مما يثير قلقنا الخاص أن عددا كبيرا من الألبان غير الكوسوفيين دخلوا كوسوفو مما سيغير تكوينها الديمغرافي. فمنذ عصور قديمة كان أهـالي مختلف الفئات العرقية يتعايشـون في كوسوفو، ويجب احترام صفتها المتعددة القوميات. وينبغي لكوسوفو أن تكون مكانا يمكـن أن يتعايش فيه بسلام أهالي مختلف الجنسـيات. كمـا ينبغي أن يكون هذا هدف بعثة الأمم المتحدة.

ونجد من المؤسف دخول أعداد كبيرة من الناس إلى كوسوفو بصورة غير مقيدة. وزيادة على ذلك فقد منع كثير من الصـرب مـن العـودة إلى ديـارهم. ونـأمل معالجـة هـذه الحالة.

وأود في الختـام أن أوضـح أننـا ندافـع دائمـا عـن المساواة والوحدة والتعايش في وئام والتنمية المشتركة لأهالي البلدان ذات الشخصية المتعددة الجنسيات. ونحن نناهض أي تمييز أو اضطهاد على أساس العرق. كما أننا نعـارض أيـة محاولة لخلق التفرقة العرقية أو تخريب الوحدة الوطنية.

ولا يمكـن حـل مشـكلة كوسـوفو إلا ضمـن إطـار جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة، عـن طريـق الحكـم الـذاتي الواسع وسياسة عرقية جيدة تضمن حقوق ومصالح جميـع الفئات العرقية.

وينبغي تحقيق الحكـم الـذاتي عـن طريـق المفاوضـات والحلول المقبولة من الجانبين كليهما. وبهذه الطريقـة وحدهـا، سيكون مـن الممكـن اسـتعادة التوافـق الوطـني الـذي كـانت منطقة البلقان تتمتع به، وتمكينها من إنجاز السلام والرخاء الأصليين والدائمين.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للأمين العام على تقريره ونود أن نشكر السيد كوتشنر على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا.

في ١٠ حزيران/يونيه تكون قد انقضت سنة على اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وذلك القرار المعد بمشاركة نشطة جدا من روسيا، أتاح لمجلس الأمن وضع حد للعدوان على يوغوسلافيا وأعاد عملية تسوية الحالة في كوسوفو إلى الأمم المتحدة.

وقدم مجلس الأمن طريقة محددة لمعالجة الأزمة على أساس المبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية لجمهوريـة يوغوسلافيا الاتحادية بينما يضمـن المصـالح الشـرعية لجميـع الفئات العرقية التي تكون سكان هذه المنطقة.

وإذا قمنا بتقييم ما أنجز في السنة التي مضت منذ اعتماد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يمكننا أن نقول إن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نفذت المطالب التي تقدم بها مجلس الأمـن فيمـا يتعلـق بوقـف أعمـال العنـف في المنطقـة والسحب الكامل للجيش والشرطة اليوغوسلافيين من تلك المنطقة. وأنشئت منطقة أمنية على طول الحدود الإدارية بين كوسوفو وبقية صربيا، ويتولى الجيش اليوغوسلافي مع قوة كوسوفو ضمان عدم استئناف الأنشطة العسكرية على طول تلك الحدود.

وفيما يتعلق بالمشاركين الآخرين في عملية التسوية التي أعطاها مجلس الأمن مسؤوليات محددة، تعد الحالة سيئة. ويتصل هذا بالاتجاه الواضح لفصل كوسوفو عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهو اتجاه يمكن أن يزعزع استقرار منطقة البلقان بكاملها. ومن سوء الطالع أن بعض الاجراءات التي اتخذتها قيادة بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو تستفز وتشجع هذا الاتجاه الخطير. ويتصل هذا أساسا بغياب التعاون اللازم لجميع الجوانب مع بلغراد وحتى مع مجلس الأمن.

وكان تجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح غير مرض بالمرة، مثل حالة تجريد الفئات الألبانية الكوسوفية الأخرى من السلاح. ولا يمكن لأحد أن يفسر لنا السبب في أنه يشار إلى فرق حماية كوسوفو بوصفها "قوات" باللغة الألبانية. فهذا هو اسمها. ولماذا يكون للفرق ما يعد أساسا هيكلا عسكريا، مما يعد بطريقة ما انعكاسا للهيكل العسكري القديم لجيش تحرير كوسوفو؟ ولماذا تشمل أسلحة هذه الفرق المدنية بصورة بحتة، أسلحة نارية، ولماذا تقوم قيادة الفرق نفسها بتقرير من الذي سيعطي هذه الأسلحة؟

وأساسا نعتقد أن ما حدث هو إضفاء الشرعية على بعض وحدات جيش تحرير كوسوفو السابق. وتقول قيادة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو إنهم عندما يأخذون الناس في الفرق فإنهم يجندونهم بشكل حريص جدا جدا، وأنه لا يمكن للمجرمين الانضمام إلى هذه الفرق. ولكنني أود أن استرعي الانتباه إلى حقيقة أن أحد الأشخاص الأوائل الذين انضموا إلى الفرق كان داوت هارادايناج. ونود هنا بصورة غير رسمية أن نوزع نسخة من سيرته الذاتية. ونفهم أن قوة كوسوفو أعدتها. وهي تذكر أن هذا المقاتل السابق من جيش تحرير كوسوفو هو شخص يستطيع أن يقتل الشخص الذي لا يعجبه، وأنه معروف كمنظم للاستفزاز المسلح والقتل.

ونعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو أن يضعا فورا قائمة بجميع الأشخاص المصرح لهم بالانضمام إلى الفرق. وبخلاف ذلك فإنه لن يكون من الممكن، عندما يكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين عن الفرق، وقف محاولات جيش تحرير كوسوفو السابق لإقامة سيطرة حقيقية في جميع أنحاء المنطقة تحت ستار ما يفترض أن يكون فرقا مدنية.

وقد أبدت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار حتى الآن درجة من الصبر على هذه المحاولات، على الرغم من أنه توفرت مرة أخرى معلومات مزعجة للغاية لوجود الأمم المتحدة في كوسوفو. ولا يقبل مطلقا استمرار الهجمات على أفراد قوة تثبيت الاستقرار، بما في ذلك الفرقة الروسية. ويشن هذه الهجمات، ضمن أنشطة أخرى، الأعضاء الحاليون والسابقون في فيلق حماية كوسوفو. ونعلم أن القيادة أصدرت رد فعل حازما على هذه الاستفزازات، ولكننا نتوقع اتخاذ أكثر التدابير صرامة لكبح جماح المتطرفين وإرغامهم على احترام مقام الوجود الدولي، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

خلال الأيام القليلة الماضية فقط، كان معسكر الفرقة الروسية في قوة تثبيت الاستقرار بالقرب من ماليشيفو هدفا لتسع هجمات ليلية، وأطلقت عليه النار من أسلحة شملت المدافع الرشاشة والأسلحة المضادة للدبابات. وفي ضوء ذلك، كيف يمكن أن نتكلم عن تسريح جيش تحرير كوسوفو؟ وكيف نتكلم عن النجاح في نزع سلاحه؟

وقد قيل إن المحاربين السابقين في جيش تحرير كوسوفو، بما في ذلك من انضموا إلى فيلق حماية كوسوفو، يستطيعون العمل بفضل وجود تنظيم محكم يجري تزويدهم من خلاله بالمعلومات؛ ويستطيعون تنسيق أعمالهم الإرهابية تنسيقا في غاية الجودة. وإضافة إلى ذلك، من المعلوم جيدا أن

قوة كوسوفو ظلت تكتشف بوتيرة متزايدة مخازن أسلحة وذخيرة غير مشروعة في كوسوفو. وتم اكتشاف بعض تلك المخازن مؤخرا جدا.

وتقلقنا بوجه خاص الحالة في وادي بريسيفو، حيث يجري استفزاز لا ينقطع هدفه إثارة التوتر لينتقل إلى جنوب صربيا، مما قد يشعل فتيل صراع آخر. وتشاهد قوة كوسوفو بانتظام نشاطا للمقاتلين الألبان في المنطقة الأمنية، ووقع في منطقة دوبروسين عدد كبير من حوادث إطلاق النار، وانفجارات الألغام وتحركات الجماعات المسلحة. ونرى أنه يتعين على قوة تثبيت الاستقرار أن تتخذ تدابير قوية لكفالة القانون والنظام على طول الحدود الإدارية وتعزيز سيطرتها على أنشطة الوحدات غير المشروعة في إقليم كوسوفو.

ومن سوء الطالع أن المتطرفين من ألبان كوسوفو يشعرون بأنهم يمكنهم الإفلات من العقاب. وبدأو أيضا في تلقي دعم من الإرهاب الدولي. وهذا يشكل تحديا لأمن العديد من البلدان، تشمل مباشرة مشاركين اثنين في عملية البحث عن تسوية في كوسوفو. وقد سمعنا اليوم كيف أنهما لا يزالان يحاولان طرد الصرب والروما والأقليات الأخرى من كوسوفو، وأن تلك الأقليات ما زالت تهاجم وما زالت ضحية للعنف والإرهاب، ولا تتمتع بحرية الحركة في المنطقة.

منذ زيارة بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو، حدث ارتفاع مفاجئ في الإرهاب الموجه ضد الصرب، يبدو وكأنه حملة مخططة غرضها الاستفزاز. وقد احتج السكان الصرب على قتل أفراد الطائفة الصربية، بما في ذلك الأطفال، في غضون الأيام القليلة الماضية فقط. وقال وفد الصرب في كوسوفو في قاعة المجلس اليوم بوضوح إن حالة الصرب في المنطقة أصبحت لا تطاق. ونلاحظ البيانات الصادرة عن زعيم ألبان كوسوفو ومناشدته لإيقاف أعمال العنف. ولكن يجب أن تكون الأقوال مقرونة بالأفعال. وقد حان وقت تبين أن الظلم لا يمكن أن يصحح بظلم آخر.

إن قوة تثبيت الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لهما ولاية واضحة من مجلس الأمن، تمنحهما السلطة لإحداث تحسينات أساسية في الحالة. ويجب أن يحدث ذلك. وروسيا جزء من قوة تثبيت الاستقرار وجزء من بعثة الأمم المتحدة؛ ونحن مستعدون للانضمام إلى شركائنا في العمل في ذلك الاتجاه.

وألاحظ أن البيان الذي اعتمده المجلس الدائم المشترك بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في اجتماع ٢٤ أيار/مايو قد شدد على تصميم وعزم روسيا والناتو على التعاون الوثيق بغية تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا، وعلى أنه لا روسيا ولا منظمة الناتو ستغض الطرف عن أي استفزاز أو محاولات أخرى لتقويض عملية السلام في كوسوفو.

وقد كان من المستحيل تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المتعلقة بأن يعود إلى المنطقة السكان غير الألبان البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٠٠ الذين فروا إلى مناطق أخرى من يوغوسلافيا والبلدان المجاورة هربا من العنف العشوائي. ومرة أخرى، لا يوجد احترام لمبدأ سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها. وتدل الكثير من الوقائع على أن هذا المبدأ يجري انتهاكه؛ ويعلم الجميع عن هذه الانتهاكات، وقد تكلمنا عنها كثيرا في مجلس الأمن.

ومن الوقائع المزعجة الجديدة خطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لتحقيق الخصخصة الكاملة لممتلكات الدولة التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما يتضح في ''الكتاب الأبيض'' الصادر مؤخرا. ولم تجر مطلقا أي مشاورات بهذا الشأن مع سلطات بلغراد. وقد حذرنا من قبل من أن التدابير الانفرادية فيما يتعلق بالممتلكات يمكن أن

تترتب عليها آثار شديدة الانفجار. و لم ينفذ قرار مجلس الأمن الذي يقضي بعودة الفرقة المتفق عليها من القوات والشرطة الصربية واليوغوسلافية إلى كوسوفو، مما يجعل من الصعب تنفيذ حكم القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المتعلق ببسط السيطرة التامة على الوحدات الكوسوفية في المناطق الحدودية من ألبانيا ومقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكوسوفو.

والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ينص بوضوح على أنه خلال الفترة الانتقالية، يجب على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تدير المنطقة بطريقة تكفل تمتع جميع السكان بقدر كبير من الحكم الذاتي فيها داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا شأن متعذر ما لم يكن هناك تفاعل حقيقي مع السلطات اليوغوسلافية. وهذا التفاعل يجب أن يطاول جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ القرار. وثمة تأخير في تنفيذ أحكام ذلك القرار المتعلقة بالبدء بعملية سياسية لتقرير مستقبل مركز كوسوفو. وهذه العملية ليست ممكنة ما لم تجر محادثات تشارك فيها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومع ذلك، لا نسمع حتى الآن سوى عن فكرة توقيع عقد ما بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسكان كوسوفو. ونعتقد أن أي نوع من العقود من قبيل ذلك بدون اشتراك بلغراد من شأنه أن يكون انتهاكا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولن يكون له مصداقية قانونية.

ولا نود أن نعتقد أن قبول بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لمركز كوسوفو يعني الرغبة في إطالة أمد هذه الفترة الانتقالية والحكم مسبقا على مستقبل المنطقة. وهذا في واقع الأمر ما قد يحصل إذا لم تحدد بارامترات مركز كوسوفو في المستقبل قبل إجراء الانتخابات البلدية. وليس هناك قرار بشأن مشاركة الصرب في الانتخابات وعدم تهيئة ظروف أساسية لكفالة العودة الآمنة. وبدون مشاركة الصرب والأقليات الأخرى لا يمكن اعتبار نتائج الانتخابات شرعية.

وثمة مسؤولية شخصية تقع على عاتق قيادة بعثة الأمم المتحدة حيال التحضير لإجراء الانتخابات التي ينبغي ألا تضفي الطابع القانوني على مشاركة المتطرفين والانعزاليين السياسيين في كوسوفو الذين يضعون الخطط لإعلان الاستقلال العرقي الخالص. ونحن على اقتناع بأن المحاولات الجارية لعزلهم عن بلغراد محاولات خطيرة للغاية بالنسبة لمستقبل كوسوفو ويوغوسلافيا ومنطقة البلقان بأسرها.

والمؤسف أنه بسبب مواقف أعضاء فرديين، لم يتمكن مجلس الأمن مرة أخرى اليوم من الاستماع إلى ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في جلسة مكرسة لبلاده. ولقد لاحظنا المناقشة القصيرة التي جرت في هذه القاعة بشأن من يشارك في جلسات المجلس المكرسة لمسألة كوسوفو. ونعتقد أنه يجب في مطلق الأحوال أن يشارك فيها ممثلون رسميون عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأخذنا نسمع مؤخرا بصورة متزايدة كلاما عن المفقودين أو المحتجزين، وأن هؤلاء هم من ألبان كوسوفو. ويقال إنه بدون توضيح ما حصل لهم، لن تكون هناك عودة للصرب إلى كوسوفو.

وهذه المشكلة هي في واقع الأمر مشكلة مؤلمة وصعبة، ويجب حلها. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أولا أن مئات من الصرب مفقودون أيضا في كوسوفو وأنه يجب التحقيق أيضا في مصيرهم. وثانيا، لا بد لنا من أن نذكر أن بلغراد لم ترفض التعاون بشأن مشكلة المفقودين والمحتجزين. فهذه المشكلة تصدى لها ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية في الزيارة التي قام بها إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكذلك المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، السيد جيري دينستبير. وقد تسنت لهما إمكانية الوصول إلى أي

شخص أرادا الوصول إليه، وبحثا مع ممثلي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مسألة استمرار الاتصال بها. ونعتقد أنه من الضروري دعم العمل الذي قامت به بالفعل لجنة الصليب الأحمر الدولية والسيد دينستبير، ويمكن لقيادة بعثة الأمم المتحدة نفسها أن تجري على نحو أكثر نشاطا اتصالات مع بلغراد بشأن هذه المسألة.

وإزاء هذه الخلفية، فإن فكرة إنشاء منصب آخر لممثل خاص يعنى بالمفقودين تبدو لنا فكرة زائفة بعض الشيء ولن تفضي إلا إلى تسييس هذه المسألة الإنسانية البحتة. ونعرف جيدا محاولات لتسييس الجوانب الإنسانية للأزمة في كوسوفو. وكنت أفكر بصورة خاصة في محاولات من قبيل المحاولات التي تقوم بها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. واسمحوا لي أن أسوق مثالا واحدا. في الأيام القليلة الماضية، جرت مناقشات عديدة بشأن تقرير منظمة العفو الدولية الذي يتضمن حقائق عن انتهاك منظمة حلف شمال الأطلسي لمعايير القانون الإنساني الدولي خلال قصف يوغوسلافيا بالقنابل. وثمة تقييمات مشابهة أصدرتها في وقت سابق منظمة رصد حقوق الإنسان.

ونذكر أن المادة ٥٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف تشدد على الحاجة في تخطيط وتنفيذ أعمال عسكرية إلى الامتناع عن شن أي هجمات يتوقع أن تسبب خسارة في الأرواح بين المدنيين أو جرح المدنيين، أو عن التسبب بأضرار قد تلحق بالبنية التحتية والمرافق المدنية.

وتنص المادة ٥٢ من البروتوكول نفسه على أنه في حالة وجود أي شك فيما إذا كان المرفق المستعمل عادة لأغراض مدنية قد يستعمل لأغراض عسكرية، فمن الضروري الافتراض بأن المرافق هي مرافق مدنية. والواضح تماما أن هذين الحكمين انتهكا انتهاكا صارخا وجسيما خلال القصف بالقنابل الذي تعرض له مركز تلفزيون بلغراد والجسور والقطار على الجسر في غورديليتسي، والقصف بالقنابل الذي تعرضت له الحافلات وأرتال اللاجئين والقوافل والعديد من المرافق الأخرى. وهذه الحقائق معروفة جيدا.

ومع ذلك، قالت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة ديل بونتي، في إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن بتاريخ ٢ حزيران/يونيه أنها لن تواصل التحقيق في أنشطة منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا لأنها لا ترى أن الأعمال التي قامت بها تشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ولكن لدينا سؤال يتعلق بذلك. هل تعرف المدعية العامة للمحكمة معايير القانون الإنساني الدولي في هذا الصدد؟ وماذا عن رغبتها في تطبيق هذه المعايير؟

وفي الختام، إن جميع هذه المشاكل التي ما فتئنا نتكلم عنها مترابطة فيما بينها، وما لم تحل بكليتها، فسيكون من الصعب توقع حدوث أي تغيير في الحالة الراهنة المقلقة للغاية. وما لم تُحل بسرعة فإن البعثة وقوة كوسوفو - اللتين قامتا طبعا ببعض العمل لتطبيع الحالة في كوسوفو - لن تكونا منفذتين للمهام المنوطة بهما من قِبل مجلس الأمن. ونعرف الظروف الصعبة جدا التي يضطلع فيها أفراد الوجود الدولي في كوسوفو بوظائفهم. ونحن معنيون بإخلاص بتقديم المساعدة والدعم الممكنين لهم. ولا يمكن القيام بذلك إلا إذا ضمنت بعثة الأمم المتحدة حقا أن تكون جميع أعمالها متجهة صوب التنفيذ التام والشامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وستواصل روسيا إسهامها البنَّاء في إيجاد تسوية سياسية في كوسوفو في هذه الخلفية: التنفيذ التام والشامل للقرار.

ولا يوجد بديل حقيقي لزيادة هذه الجهود في المجتمع الدولي، أننا ليس من شأننا أن نوفر السلام والاستقرار

والرخاء في منطقة البلقان لصالح جميع الشعوب التي تعيش هناك.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): نود أولا أن نعرب عن امتناننا للتقرير الذي قدمه السيد برنارد كوتشنر، وأن نقول إننا نقيِّم عاليا وجوده في هذه الجلسة.

قبل عام اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي سجَّل نهاية المأساة الإنسانية التي كان ضحاياها الرئيسيون آلاف المدنيين الأبرياء - الألبان من أهالي كوسوفو أساسا - الذين أُخضعوا لعملية وحشية من التطهير العرقي والذين أُخضعت حقوقهم الإنسانية الأساسية لانتهاكات منتظمة ودائمة خلال عقد على الأقل. وبهذا القرار بدأ أيضا أحد أكثر المشاريع صعوبة التي تواجهها المنظمة، مشروع يمكن أن يستمر في كونه أحد أصعب الجهود التي ستبذلها الأمم المتحدة في السنوات القادمة. والاحتفالات السنوية طبعا مناسبة للتقييم. وعلى الرغم من أن السيد كوتشنر قد لا يرغب في القيام بذلك اليوم، فقد يكون من الممكن القيام بذلك مؤقتا: تقييم الأهداف المحققة والأهداف التي لم تحقق بعد.

وشواغلنا الرئيسية قبل عام تركزت على عودة اللاجئين والمشردين، والاستعدادات لدنو الشتاء، وعلى تجريد جيش تحرير كوسوفو من الأسلحة وعلى بناء كوسوفو المتعددة القوميات. وكما أشار الأمين العام عاد في الأشهر الأولى من وزع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أكثر من ٧٠٠ ألف لاجئ إلى منازلهم، وبدأت إعادة بناء المساكن والمدارس والمستشفيات والمباني العامة، كما بدئ باستعادة الخدمات الأساسية. وتمكنَّا من تأكيد ذلك عن طريق بعثة الأمم المتحدة التي كان لي شرف المشاركة فيها. ووصل الشتاء، ولكن المأساة الإنسانية التي كانت تُخشى لم تحدث. وجُرد رسميا جيش تحرير كوسوفو من سلاحه، وبذلك بدأت عملية طويلة وشائكة من تحويل أعضائه إلى أفراد يستفيد المجتمع منهم.

و لم نعتقد أبدا بأن ذلك سيكون عملية سهلة. إن هدف إيجاد كوسوفو متعددة الإثنيات، من الناحية الأخرى، مهمة لم تحقق. ويبين الواقع اليومي أن المجتمع في كوسوفو لا يعيش مندمجا وأنه يوجد الآن وجود محفوف بالمخاطر ربما بسبب وجود البعثة وقوة كوسوفو.

وعندما صوتت الأرجنتين مؤيدة مشروع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) قبل عام لم تؤيد بذلك الانتقام والكراهية والتعصب والجرائم بمختلف صنوفها و لم توافق على مهاجمة ألبان كوسوفو لصربيي كوسوفو أو أقليات أخرى. و لم توافق على كوسوفو ذات عرق واحد أو على الحملات ضد صربيي كوسوفو. ولذلك نحث بحزم قادة وسكان كوسوفو على إنهاء هذه الأعمال الحمقاء وعلى أن يبدأوا العمل الشاق صوب بناء مجتمع يمكن للجميع في أن يعيشوا بالسلامة والأمن وفي إطار دولة القانون.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يوفر الموارد الإنسانية والمالية. ويمكنه أن يوفر قضاة ومدعين عامين دوليين. ويمكنه أن يسهم بضباط شرطة. ويمكنه أن يساعد في إعادة بناء المؤسسات. ولكنه لا يستطيع أن يفترض التزاما مخلصا بالعيش في ظل السلام والانسجام من جانب سكان كوسوفو.

وفي سياق العنف هذا، الذي نأسف له، لا يمكنني إلا أن ندين جميع الأعمال التي تُقترف ضد أعضاء بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو.

ونعتقد بأن الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من الصعوبات التي توجدها، فرصة ممتازة بالنسبة إلى الجميع - السكان والقادة والسياسيين - لفهم أن مستقبل كوسوفو مسعى مشترك كل

شخص مسؤول عنه، وليس فقط بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو. ونأمل في أن تسجل جميع الجماعات على القوائم الانتخابية وفي أن تضمِّن الأحزاب السياسية استراتيجيات والتزامات بمكافحة العنف في برامجها.

ونؤمن بأن البلدية، كوحدة إدارية، هي أساس الديمقراطية. ولهذا نتفق مع الأمين العام الذي يبين في تقريره أن تقوية البلديات عنصر جوهري في تأسيس حكومة مستقلة في كوسوفو. وفي هذا السياق، نعرب عن إعجابنا بالاقتراح الذي طرحه الأمين العام في تقريره فيما يتعلق بالاتفاق على عقد اجتماعي يشمل كل مبادئ رامبوييه وأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ويكفل حماية كل المقيمين في كوسوفو وكذلك المشردين، ويوفر أيضا الثقة بالمستقبل. ولا يراودنا شك في أن هذه العملية ستكون معقدة وسيستغرق إتمامها عدة سنوات.

لقد قلنا في مناسبات أخرى إن كشف أسرار مسألة المفقودين والتيقن من حالة المحتجزين في سجون صربيا موضوعان يتسمان بالحيوية لبدء عملية المصالحة. وفي هذا الصدد، ما زلنا نؤمن بأن من الضروري تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار. ونود على وجه التحديد أن نعرب عن مساندة بلدي للأعمال التي ينجزها في كوسوفو السيد برنارد كوتشنر، الممثل الخاص للأمين العام.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تقديره لكم، السيد الرئيس، على عقد هذا الاجتماع للمجلس، إذ يعطينا فرصة سانحة لاستعراض الحالة في كوسوفو، فضلا عن الأعمال التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تنفيذا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الاجتماع مهم حقا مع دخول بعثة الإدارة المؤقتة السنة الثانية من مزاولة أعمالها. وحضور السيد برنارد كوتشنر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، بين ظهرانينا اليوم مناسب بصفة خاصة. نرحب به في المجلس من جديد ونود أن نؤكد مرة أخرى مساندتنا التامة للقيادة التي يوفرها للبعثة، وكذلك لجهوده التي لا تكل في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على أرض الواقع. ونعرب عن امتناننا له على عرضه الصريح المبتعد عن الغموض والحماسي الذي استمعنا إليه بانتباه شديد.

ونشعر بالامتنان للأمين العام أيضا على تقريره المفصل والشامل والمفيد للغاية عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو.

ويتفق وفدي تماما مع الملاحظات التي أبداها السفير هولبروك عن ضرورة ألا يعطي المجلس انطباعا بأنه في جلسته اليوم منحاز إلى جانب دون آخر. وأثق في أنكم سوف تصححون هذا الانطباع الخاطئ.

لقد أحرزت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة بعد انقضاء ١٢ شهرا، وفي تعاون وثيق مع قوة كوسوفو وبدعم من المجتمع الدولي، قدرا كبيرا من التقدم في معالجة العواقب المدمرة التي ترتبت على أعمال العنف والقمع الأخيرة في كوسوفو. ومن الواضح أن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كان منتظما ومطردا، ولا تزال البعثة تسير على الطريق الصحيح في عملية بناء الاستقرار والسلام والديمقراطية والرخاء في كوسوفو. ويدعم وفدي بقوة هذه العملية، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام وتحت الإشراف العام لهذا المجلس.

لقد سجلت أعمدة البعثة الأربعة تقدما عظيما في عدد من المجالات الهامة، التي تتراوح ما بين توفير المساعدة الإنسانية الفورية في أعقاب النزاع وبين إعادة البناء وتوطيد دعائم المرافق القطاعية، من قبيل الصحة والتعليم والنقل وسائر الخدمات الاجتماعية، وما بين إقامة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي الديمقراطي والمستقل وبين المرحلة المبدئية للتنمية والتعمير للأجل الطويل في كوسوفو.

وكما يذكر الأمين العام نفسه في تقريره، فإن ”كوسوفو اليوم، بالتأكيد، أفضل مما كانت عليه عندما جاء إليها المجتمع الدولي قبل اثني عشر شهرا“ (S/2000/538، الفقرة ٣). ومن الجدير بالملاحظة خلال تلك الفترة القصيرة من الزمن أن الجهود المضنية التي بذلتها البعثة لإشراك السكان المحليين في إقامة قدر كبير من الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي في كوسوفو قد تمخضت عن نتائج ملموسة. فقد تم إنشاء الهياكل الإدارية المؤقتة على الصعيدين المركزي والمحلي وازداد تعزيزها.

وبالرغم من بعض أوجه القصور، التي تعزى بدرجة كبيرة إلى تعقيد الحالة الراهنة على أرض الواقع، فإن إنشاء هياكل إدارية هامة من قبيل المجلس المؤقت لكوسوفو، والمجلس الإداري المؤقت، و ٢٠ إدارة تحت لواء الهيكل الإداري المؤقت المشترك، فضلا عن دائرة شرطة كوسوفو، تمثل إنجازات حقيقية وهامة للبعثة في هذا الصدد. وقد سبق أن أكدنا أهمية مشاركة ممثلين عن جميع طوائف كوسوفو في هذه الآليات الاستشارية والإدارية.

ويلاحظ وفدي أنه تم قطع شوط في عملية التسجيل المدني والإعداد للانتخابات البلدية المقبلة. ونحن نحث الطائفة الصربية على المشاركة في عملية التسجيل وندعو سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى التعاون الكامل مع البعثة في تسجيل أبناء كوسوفو المشردين داخليا في صربيا. ونتطلع إلى النجاح في إجراء الانتخابات البلدية، التي سترسي أساسا باقيا لمستقبل كوسوفو. ولابد لهذا المستقبل أن يأخذ في الاعتبار كثيرا من العوامل الهامة والمعقدة والحساسة، ومنها مسألة ذات صلة هي مسألة تطلعات طائفة الأغلبية الألبانية في كوسوفو، على النحو الذي سُلم به في اتفاقات رامبوييه، فضلا عن الحقوق المشروعة للأقليات العرقية الأخرى.

وبالرغم من تلك الإنجازات ما زالت هناك مجالات يتطلب الأمر فيها بذل جهود أكبر قبل أن يتسنى توطيد دعائم السلام والاستقرار في كوسوفو. فلا يزال استمرار الحالة الأمنية الهشة في كوسوفو يشكل تحديا رئيسيا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة ولقوة كوسوفو، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره. ومن دواعي القلق العميق لدى المجتمع الدولي الطفرة التي حدثت في أعمال العنف على مر الأسبوع الماضي. لذلك من الضروري اتخاذ التدابير المناسبة للتصدي الفعال للمشاكل المتصلة بأسباب التوتر والعنف فيما بين الطوائف ولتعزيز التعايش والتسامح في كوسوفو. ونلاحظ أن البعثة قد اضطلعت في تعاون وثيق مع قوة كوسوفو بتدابير حاسمة لاحتواء هذا العنف فيما بين الطوائف. بيد أن النجاح سيتوقف إلى حد كبير على مدى توافر الموارد، ولا سيما المتعلق منها بأفراد الشرطة.

ومن الأمور الحتمية أن يؤدي جميع زعماء كوسوفو وسكانها العاديون بطريقة بناءة، وبغض النظر عن خلفيتهم الإثنية، دورهم في مكافحة التطرف وفي الدعوة للتسامح والتعايش. وفي هذا الصدد، نعرب عن ترحيبنا بالبيانات التي أدلى بها السيد ابراهيم روغوفا والسيد هاشم ساتشي، التي تدل بوضوح على استمرار التزامهما بإقرار السلام والاستقرار في كوسوفو. وبالنظر إلى خلفية العنف والطرد الجماعي التي تعرض لها شعبهما، فإن بياناتهما الجريئة جديرة بالإشادة بصفة خاصة.

ويرتبط إيجاد حل للتوترات الطائفية إلى حد كبير بمسألة الأشخاص المفقودين واستمرار احتجاز أهل كوسوفو في السجون في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولابد من التصدي بصفة عاجلة لهذه المسألة، التي سلّط عليها الضوء أيضا السيد كوتشنر.

ونرحب بإنشاء لجنة استعادة الضحايا وتحديد هوياتهم كما نرحب باستمرار الدعم للعمل الحاسم الذي تعكف على الاضطلاع به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل تناول مسألة المفقودين. وقد أعربنا في الوقت ذاته عن تأييدنا القوي لتعيين مبعوث خاص لشؤون المفقودين والمحتجزين والسجناء للنظر في هذه المسألة. ونتطلع إلى تعيين هذا المبعوث في وقت قريب. ونرى أن إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد سيكون له أثر هام على الجهود المبذولة لإيجاد الوئام الطائفي والتعايش السلمي فيما بين الفئات العرقية المتعددة في كوسوفو. وبينما يتعين على جميع الأطراف التعاون على حل هذه المسألة، تقع مسؤولية خاصة على عاتق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بالنظر إلى أن من المعروف أن في السجون الصربية ما يزيد على ١ ٠٠٠ من ألبان كوسوفو، ولا نذكر الآلاف الكثيرة من غير المعروف مصيرهم. ويجب ألا تُستغل مسألة المحتجزين والمفقودين للأغراض السياسية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر للسلام في كوسوفو على أنه عملية طويلة الأجل، لا مجرد استراتيجية للخروج السريع من الموقف. ويعزى هذا إلى التعقيد الشديد الذي عليه هذه المشاكل، التي سوف يستغرق حلها سنين طويلة. ومع أنه تحقق كثير من الإنجازات في هذه الفترة القصيرة من الزمن، وهذا شيء نرحب به، فإننا ندرك تماما التحديات الباقية التي يتعين مجابهتها حتى يصبح هذا التقدم غير قابل للانتكاس. ومن هنا كانت أهمية استدامة الدعم والاستثمار الدوليين، اللذين لا غنى عنهما سواء على الصعيد السياسي أو المادي، للنجاح في تأدية الدور الدولي في كوسوفو.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب للسيد برنارد كوتشنر عن الترحيب القلبي وأن أهديه أصدق التحيات. ومن بواعث السرور أن نراه بيننا من جديد.

أود أن أبدأ أيضا بالإعراب عن عميق أسف السفير أنوار الكريم تشودري، الذي ترأس بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو في نيسان/أبريل الماضي، لعدم تمكنه من حضور هذا الاجتماع اليوم، لكونه خارج نيويورك. وكان يتطلع إلى لقاء السيد كوتشنر شخصيا. وبما أن السفير تشودري لا يستطيع أن يفعل ذلك، فقد طلب إليّ أن أنقل من خلالكم، سيدي الرئيس، عبارات شكره وتقديره للسيد كوتشنر على كل ما قدمه من الدعم الصادق لبعثة مجلس الأمن إبان زيارتها لكوسوفو. وقد تمخض تركيز البرنامج، مقترنا بثراء الإسهامات المقدمة، عن نتائج طيبة جدا من وجهة نظر الأهداف التي توختها بعثة المجلس. وقد انعكس هذا في تقرير بعثة المجلس الذي قدمته لدى عودتها من كوسوفو. ويتضمن هذا التقرير أيضا عددا من التدابير الملموسة من حيث تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ندرك جميعا مدى تعقيد الحالة في كوسوفو. ونعلم بما أبدته إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو من تصميم وسرعة في التصرف حين تطلب الأمر ذلك. ونحن نثني على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة بقيادة السيد كوتشنر، لاضطلاعها بمهمتها الهائلة على نحو يدعو للإعجاب. وندرك القيود في الموارد التي تحت تصرفه في مقابل التحديات التي ما زال يواجهها.

ويساورنا القلق لعجز البعثة المؤقتة حتى الآن عن شغل احتياجاتها المطلوبة من الوظائف اللازمة للإدارة المدنية

والشرطة المدنية، على النحو الذي طلبه الأمين العام. ونحن جميعا متفقون على أنه يلزم مزيد من التحسين في الحالة الأمنية، ولكن لا يمكن أن يحدث هذا ما لم توضع الأجهزة في مكانها بالقوة التي تمت الموافقة عليها. كما أن عددا من المسائل الهامة الأخرى، مثل عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، تتوقف إلى حد كبير أيضا على الشعور بوجود بيئة آمنة للجميع.

ثمة قضية تثير قلقنا الشديد هي قضية الأشخاص المفقودين والمعتقلين. لقد شاهدنا ألم وعذاب عائلات هؤلاء الناس. وهم ينتظرون يوما بعد يوم بقلق وتوتر كبيرين المعلومات عن مصير القريبين منهم والأعزاء لديهم. واستمرار التوتر يولد الريبة. ولا يمكن توقع أن تتحسن حالة الأمن في كوسوفو ما لم تتخذ على وجه السرعة خطوات محددة لمواجهة هذه المشكلة. وما فتئ وفدي يؤيد بقوة تعيين مبعوث خاص للأشخاص المفقودين والمعتقلين. ونعتقد أن ضخامة المشكلة وأهميتها تستحقان هذا التعيين. ونحن لا نعتقد أن تعيين مبعوث خاص سوف يسيس قضية إنسانية. فهو، بدلا من ذلك، سيكون خطوة رئيسية نحو تسوية قضية طال أجلها و لم يعثر لها بعد على تدبير أو علاج ناجح.

ولكي تعود الحالة الطبيعية إلى كوسوفو ينبغي أن يحدث ازدهار قوي للنشاط الاقتصادي. وبالرغم من أن الخطوات تتقدم بالتدريج فإنها تظل غير كافية لتهيئة الفرص للأعمال التجارية للناس لمتابعتها بثقة. واستحثاث الاقتصاد ليس ضروريا فقط للتعمير والتنمية لمجتمع مزقته الحرب؛ فهو ضروري أيضا لإعطاء الناس الأمل في النظر إلى المستقبل بدلا من الانغماس في بؤس الماضي والانطلاق إلى أعمال يائسة والقيام بالمغامرات.

واستطاعت بعثة المجلس الأخيرة إلى كوسوفو في تفاعلها مع المجتمعات العرقية أن تلمس لدى الناس الرغبة في العيش معا في سلام. وكان قرار المجلس الوطني الصربي بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو من التطورات الجديدة بالترحيب. لقد استرعت انتباهنا الرسالة الأخيرة من الأسقف أرتيميحي إلى رئيس مجلس الأمن وإصراره على حالة أمنية أفضل في كوسوفو. ونأمل أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده في ضمان حماية كل فرد في كوسوفو.

نود في الختام أن نسجل تقديرنا السامي لأعمال السيد برنارد كوتشنر وفريقه. ولتعاون الوجود الدولي المدني والأمني في كوسوفو. إن مهمة إعادة السلام في منطقة ظلت مضطربة لوقت طويل، ولا تزال ذكريات الماضي حية فيها، مهمة بالغة التعقيد. ولكن التقدم الملحوظ الذي تحقق بالفعل يبين أن ذلك ليس مستحيلا. ونحن نحتاج جميعا إلى تقديم دعمنا القوي إلى عملية التعمير والمصالحة الجارية بالفعل في كوسوفو.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس على عقدكم هذا الاجتماع لدراسة تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أود أن أشكر السيد برنارد كوتشنر، الممثل الخاص للأمين العام، على وجوده هنا بيننا وعلى البيان المنير والمفيد الذي أدلى به توا.

لقد ركز السيد كوتشنر في آخر زيارة له هنا في آذار/مارس على الأهداف الاستراتيجية في تعليقاته. وطرح مسألة القيود الزمنية والعناصر ذات الصلة لنجاح عملية السلام. وبعد ذلك بثلاثة شهور، وعقب بعثة لمجلس الأمن إلى كوسوفو بناء على دعوة السيد كوتشنر، نستطيع أن نقيِّم التقدم المحرز في مختلف الميادين السياسية والمؤسسية

والاقتصادية والاجتماعية، التي تتطلب جهود وإجراءات مستمرة من المجتمع الدولي.

إن تقرير الأمين العام الذي يغطي الـ١٢ شهرا الماضية منير في هذا الصدد. وإن التقدم في هذا الميدان السياسي ولا سيما عن طريق التمهيد لأرضية سياسية تعددية، ومشاركة الصرب في كوسوفو، وإنشاء هيكل إداري مؤقت مشترك، تعد جميعها إنجازات هامة. وإن تجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح واحترام السلطات اليوغوسلافية لالتزاماتها بموجب الاتفاق التقني العسكري، تستحق جميعها الذكر كدليل على الرغبة في تطبيع الحياة في كوسوفو.

ويمكننا أيضا أن نستشهد بإنجازات إيجابية لهذه البعثة منها التقدم المحرز في إنشاء النظام القضائي وحكم القانون، وكذلك بنجاح الأنشطة الإنسانية وعودة اللاجئين. وزيادة على ذلك فإن العلامات المشجعة في الحالة الاقتصادية تمنحنا الأمل في أننا سوف نرى تحسنا دائما في الأحوال الاجتماعية.

وسوف تكون الانتخابات البلدية حاسمة في عملية التحول السياسي. وتشكل شفافية العملية الانتخابية عاملا يحدد معالم العملية الكلية. وتقدم هذه العملية للأطراف فرصة للتمسك بمبدأ التعايش المتعدد الأعراق والسلمي، الذي يظل أساسا للاستقرار في المنطقة. وإن زيادة مشاركة جميع عناصر المجتمع في إدارة المنطقة عامل لا يمكن الاستغناء عنه من أجل الاستقرار طويل الأجل.

بيد أن جميع هذه العناصر الإيجابية كلها يجب ألا تُخفي الحقيقة المحزنة للحياة اليومية لمواطني كوسوفو. ويمكن لهشاشة حالة الأمن، إلى جانب دائرة العنف والتخويف والتهديد التي يبدو أنها استحكمت بالمنطقة، أن تقوض جميع الجهود الجاري بذلها لاستعادة السلام الاجتماعي. إننا نستنكر زيادة التوتر في هذه المنطقة، ونؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو لإعادة السلام إلى كوسوفو.

وبغية الإنجاز الكامل لأهداف المجتمع الدولي ينبغي أن توضع تحت تصرف بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو الموارد المالية والبشرية المناسبة.

وزيادة على ذلك، تظل مسألة المحتجزين والمفقودين مركزية في العودة إلى الحياة الطبيعية في كوسوفو. وتظل ذكريات الأشخاص المشردين والسجناء ملحة. ولن توافق أسرهم على العفو أو النسيان ما لم تحسم هذه المسألة. وفي هذا الصدد أعربنا بالفعل عن دعمنا لتعيين مبعوث خاص للأمين العام يتولى مسؤولية هذه المسألة المعقدة.

وأود أن ألح على ضرورة تشجيع وجود ثقافة للسلام والتسامح والتعايش المتعدد الأعراق كأساس لأي حل دائم، ليس فقط بالنسبة لكوسوفو وإنما أيضا لمنطقة البلقان بأسرها.

أود في الختام أن أحيي بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وأفرادها وكذلك جميع العاملين في الميدان على تفانيهم، ذاكرا بصفة خاصة الدور الإيجابي للأطراف التي اختارت أن تتعاون مع البعثة. ولا يسعني إلا أن أقدم تشجيع حكومتي للسيد كوتشنر في المهمة ذات الشأن التي يقوم بها بمثل هذه الطريقة الجادة المتسمة بنكران الذات.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريره ربع السنوي، والسيد كوتشنر على بيانه الملهم.

لقد سبق لمعظم المتكلمين توضيح أنه سينقضي غدا عام على اتخاذ هذا المجلس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبعد ذلك بيومين، في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، دخلت إلى كوسوفو الوحدات الأولى من قوة كوسوفو. ونحن ندرك

جميعا ما يسميه تقرير الأمين العام في الفقرة ٣ بإلحاح عددا من الشواغل الخطيرة. لكن وفدي يرى أنه تحقق الكثير في سنة واحدة.

فبعد ١٠ سنوات من القمع والظلم والتدمير الذي تسبب فيه نظام بلغراد، اكتسبت كوسوفو الآن منظورا جديدا. فهي مجتمع متعدد الأعراق تحت الإنشاء. ولقد عاد معظم اللاجئين – مئات الآلاف من ألبان كوسوفو – الذين اضطروا للهروب في مواجهة إرهاب الرئيس ملوسفيتش. وتجري استعادة حكم القانون. وأعيد إنشاء المدارس وافتتاحها. كما تتم إعادة تنشيط الاقتصاد؛ وتجري أيضا الأعمال التحضيرية للانتخابات بصورة جيدة. ومع جميع الإشارات الانتقادية التي تعين علينا أن نذكرها عن الحالة في كوسوفو، يجب ألا تغيب عن بالنا تلك الإنجازات. ويعرب وفدي عن التحية لقوة تثبيت الاستقرار، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقيادة السيد كوتشنر. فبدون تصميمهم ومثابرتهم، ما تحققت هذه الإنجازات.

لقد سمعنا السيد كوتشنر يقول إن تقريره يمكن على أحسن تقدير أن يعتبر تقريرا مرحليا. ولقد أوضح أن بناء ديمقراطية حقيقية سوف يستغرق سنوات، وأنه لا يمكن إنكار أنه لا تزال هناك جوانب سلبية في الحالة الراهنة.

لكن وفدي يعلن بحزم عدم مشاركته للذين يركزون كثيرا على هذه الجوانب السلبية فيتكلمون بلا انقطاع عن سلطات بلغراد ولكنهم لا يستطيعون حمل أنفسهم على إبداء أدنى إشارة من الإشادة بأولئك الصرب الشجعان الذين يحاولون الإفلات من الحلقة المفرغة للكراهية العراقية ويرغبون في الإسهام في جعل كوسوفو الحالية قابلة للعمل،وتشجيع أولئك الأشخاص. إن هؤلاء الأفراد من صرب كوسوفو يظهرون رؤية أخلاقية وسياسية ويستحقون دعمنا غير المجزأ.

ولكن إذا كان لي أن أحذو حذو الوفد الروسي وأبدي ملاحظة عن سلطات بلغراد بدوري، أود أن أتساءل عن دقة تأكيد السفير لافروف على أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم ترفض التعاون في مسألة الأشخاص المحتجزين والمفقودين. إن بلغراد ببساطة لم تستجب و لم تفعل أي شيء طوال أكثر من سنة. والواقع أن المحتجزين لا يحتاجون إلى أي تعاون؛ وإنما يحتاجون ببساطة إلى أن يطلق سراحهم أو أن يحاكموا في محكمة قانونية.

أما بعد، اسمحوا لي أن أشدد على أن وفدي يشعر بالقلق إزاء بعض التطورات في كوسوفو. وأنا أشير بالطبع إلى التصعيد المفاجئ الأخير في العنف الذي يسميه التقرير عنفا محصورا، يُرتكب بصفة رئيسية ضد صرب كوسوفو. ويزيد من شواغلنا أن هذا العنف يبدو مدبرا. وتدين هولندا كل العنف وتدعم جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وقوة كوسوفو والشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة الرامية إلى وضع حد له. كما ندين العنف الموجه ضد أفراد قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة، وكذلك تزايد عدد الحوادث التي أصبحت فيها المنظمات غير الحكومية في كوسوفو ضحية لأعمال النهب.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء بصورة صائبة على القرار الشجاع الذي اتخذه مجلس غراسانيتشا الوطني الصربي بالانضمام إلى الهيكل الإداري المؤقت المشترك. وقد اتخذ هذا القرار قبل بضعة أشهر، واقتصر تمثيل الصرب على صفة مراقبين. ومما يؤسفنا كثيرا أنه جرى التراجع عن هذا القرار. وعلى الرغم من أن الدافع وراء ذلك يعود إلى الشواغل الأمنية، التي يجب أن تعالج بالطبع، فإن هولندا تهيب بمجلس غراسانيتشا الوطني الصربي أن يعيد النظر في تراجعه الأخير وأن يعود إلى الهيكل الإداري المؤقت المشترك – وفي هذه المرة كمشارك بدلا من مراقب. وهنا، كما هو الشأن بالنسبة لمسألة التسجيل والمشاركة في عملية الانتخابات،

نحن واثقون من أن مصالح الصرب تتحقق على أفضل وجه بمشاركتهم النشطة في الهياكل المؤقتة. ويبدو لنا أن بإمكان المجتمع الدولي أن يشجع مشاركة الصرب من جديد في الهياكل المؤقتة بتعزيز عودة اللاجئين الصرب، وتحسين الأحوال المعيشية في الجيوب التي يقطنها الصرب المعتدلون وبإدراج ضمانات صريحة لحقوق الصرب والأقليات الأخرى في النظم المؤقتة للحكم الذاتي المحلي.

وترحب هولندا بقرار الممثل الخاص للأمين العام بأن يغلق مؤقتا الصحيفة الألبانية ''ديتا'' بسبب إثارتها للكراهية وحضها على العنف. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام على عمله الحازم في هذا الشأن.

ولا تؤيد هولندا تنقيح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو التمديد الرسمي لولاية قوة كوسوفو. إذ ترى هولندا أنه ينبغي مواصلة التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، على نحو يسترشد بمبادئ المجتمع المتعدد الأعراق واحترام حقوق الإنسان لجميع الطوائف العرقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز في الوقت الحالي على إعادة البناء، وإجراء الانتخابات البلدية بصورة ناجحة وتنفيذ إطار الإدارة المحلية. وينبغي أن تناقش مسألة المركز النهائي لكوسوفو في مرحلة لاحقة.

أخيرا، تود هولندا أن تعلن عن ترحيبها بتعيين مبعوث خاص معني بالأشخاص المفقودين والمحتجزين والسجناء. وسأكون ممتنا إذا علمت بالتاريخ المتوقع لهذا التعيين. وعلى أي حال سترحب هولندا إذا تمكن المبعوث الخاص من التعاون الوثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وكرس اهتمامه أو كرست اهتمامها بالأشخاص المفقودين والسجناء من جميع القطاعات السكانية.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفد جامايكا للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2000/538، وللممثل الخاص، السيد برنارد كوتشنر، على استعراضه الشامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو خلال السنة الماضية.

لقد ركز استعراض السيد كوتشنر على عِظَم المهمة الفريدة التي أوكلها المجتمع الدولي إلى بعثة الأمم المتحدة وإلى دور البعثة الحاسم في تعزيز السلام والمصالحة والاستقرار، وفي إنشاء هياكل ديمقراطية صالحة وإنشاء إطار للتنمية المستدامة في كوسوفو. ويود وفدي أن يتوجه بتحية إجلال إلى السيد كوتشنر، وإلى الرجال والنساء العاملين بالبعثة وبالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في كوسوفو على ما أظهروه من التزام وتفان في أداء مهمتهم الصعبة والمعقدة المتمثلة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ما من شك في أن تقدما هائلا قد أحرز خلال السنة الماضية حيث مضت البعثة من مرحلة الطوارئ في عملياتها إلى مرحلة إعادة التأهيل والتعمير وإعادة الحياة الطبيعية إلى شعب كوسوفو. فقد شهدنا عودة الأعداد الكبيرة من اللاجئين، وإنشاء الهياكل الإدارية المشتركة، والجهود الرامية إلى إعطاء المجتمع المحلي المزيد من المسؤولية في إدارة كوسوفو وإنعاش الاقتصاد.

ولكن، كما يشير التقرير، لا يزال التفاهم والتسامح نادرين، وما زالت المصالحة بعيدة عن الواقع. ولذا فإننا نؤيد وجهة النظر المعرب عنها في التقرير بأن على الزعماء والأشخاص العاديين على السواء أن يبذلوا جهودا شخصية ومتضافرة لوضع حد للعنف والترهيب والمضايقة.

الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام ذات صلة وثيقة بالموضوع على وجه خاص. وأود أن أسلط الضوء على بعض المسائل التي تمثل شاغلا خاصا لوفدي. أولا وقبل كل شيء، مما يثير القلق أن نلاحظ من الفقرة ١٣٣ من التقرير أن الأمر لم يقتصر على تدهور الحالة الأمنية خلال

الأسابيع القليلة الماضية، إذ يبدو أن التصاعد المفاجئ للهجمات الشرسة على صرب كوسوفو في العديد من المناطق أصبح أيضا جزءا من حملة مدبرة. ونتج عن ذلك تعليق المجلس الوطني الصربي المؤقت في الهيكل الإداري المؤقت. ونود أن نشجع الصرب على استئناف مشاركتهم في المجلس الإداري المؤقت. إن إدانة العنف من جانب الطائفة الألبانية والاعتذار العام الصادر في نيسان/أبريل عن الطائفة الصربية في أوراهوفاتش كانا من التطورات الإيجابية، التي يمكن للطائفتين أن تبنيا على أساسها.

ثانيا، إن الخطوات التي اتخذها بعثة الأمم المتحدة لترسيخ حكم القانون في كوسوفو يجب أن تؤكد. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية لا تزال هشة، حدث انخفاض مذهل في معدل الجريمة. وقد عولجت الحاجة إلى إقامة نظام إدارة فعال للقضاء والعقوبات. ونؤيد تعيين قضاة ومدعين عامين دوليين لغرس الثقة العامة في النظام القضائي، ولكن ينبغي أن يتأسس هذا في المدى البعيد على ملاك مهني جيد التدريب من المسؤولين المحليين.

ثالثا، إن معالجة مسألة الأشخاص المفقودين من أهم العوامل الأساسية في عملية المصالحة ولتهيئة الاستقرار. وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن هذا موضوع يشمل جميع الطوائف العرقية ويجب أن يُعالج على وجه العجالة وبصورة شاملة. ولذا فإننا نؤيد تعيين مبعوث خاص معني بالأشخاص المفقودين والمحتجزين.

الأنشطة المتعلقة بالسجل المدني وسجل الناخبين ذات أهمية في ضوء الانتخابات البلدية المقبلة. ونرى أن من الضروري تهيئة الظروف الملائمة لمشاركة جميع الطوائف بغية تشجيع الشعور بقيمة الملكية والمشاركة في العملية الديمقراطية.

ويشير التقرير إلى استمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان. وهذه الانتهاكات تتضمن بالتحديد أعمال عنف ترتكب ضد النساء والاتجار بهن. ونحن نطالب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وشركاءها بالتصدي لهذه المسألة على نحو عاجل.

ولئن تحسنت الصورة الاقتصادية عموما في كوسوفو، فإن الانتعاش الاقتصادي كوسيلة لتوفير الثقة والمصالحة فيما بين أبناء شعب كوسوفو يظل تحديا رئيسيا آخر. فاجتذاب الدعم والاستثمار من المانحين على نطاق واسع أمر ضروري لتراجع المستوى المرتفع للبطالة. وبوصفي أحد المشاركين في بعثة مجلس الأمن في نهاية نيسان/أبريل، نود أن نشكر السيد كوشنير وموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جميع ما فعلوه من أجل أن تتكلل زيارتنا بالنجاح. ولقد سنحت الفرصة لنا ليس للقاء مسؤولين من الأركان الأربعة التابعة للبعثة فحسب، وإنما أيضا للاجتماع مع ممثلي جميع المجتمعات العرقية، والاستماع إلى شواغلهم، والحصول على فهم أفضل لتوقعات شعب كوسوفو بالنسبة للمستقبل. ونحن نعلم أن هذا أسهم في فهم مجلس الأمن على نحو أفضل للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة. لذلك نوافق على ما قاله السيد كوشنير في التقرير ومفاده أنه:

> "ينبغي البدء بإرساء دعائم الديمقراطية في كوسوفو، بيد أنه بالنظر إلى تاريخها المشوب بالقلاقل، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على تقاسم المسؤولية الإدارية والسياسية بين الفئات العرقية المعنية سيستغرق وقتا طويلا ولن يكون بالأمر الهين". (S/2000/538، الفقرة ١٣٢)

ونحن نلاحظ دعوته إلى إبرام عقد مع شعب كوسوفو، ونتطلع إلى تلقي المزيد عن ذلك في إحاطاته الإعلامية في المستقبل.

وفي الختام، نود أن نشيد مرة أخرى بالرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو والمنظمات الأخرى الموجودة في كوسوفو، وأن نعرب عن دعمنا لأنشطتهم.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد كوشنير، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

لقد انقضى عام تقريبا على اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، حيث قرر إنشاء وجود دولي مدني وأمني في كوسوفو لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا بغرض إحلال السلام والاستقرار والديمقراطية والازدهار في الإقليم، فضلا عن المنطقة بأسرها. وعلى الرغم أن ذلك القرار لم يأت بحل نهائي لمشكلة كوسوفو، فهو أرسى الإطار للعملية الانتقالية توصلا إلى ذلك الحل عن طريق إطلاق عملية لإحلال السلم فريدة في نوعها ولا مثيل لها في تاريخ الأمم المتحدة.

وطوال الفترة المنصرمة، فعلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو الكثير سعيا لتنفيذ ولايتيهما. ومثلما يرد في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام (S/2000/538)، فإن ''كوسوفو اليوم، بالتأكيد، أفضل مما كانت عليه عندما جاء إليها المجتمع الدولي منذ اثني عشر شهرا مضت''. وبوصفي عضوا في بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى كوسوفو، تسنت لي فرصة وافرة لأشهد التقدم الكبير الذي أحرزته قوة تثبيت الاستقرار وبعثة الأمم المتحدة في عودة الحياة الطبيعية إلى الإقليم. لذلك، ومثلما ذكرنا في مناسبات سابقة، ينبغي لنا أن نقدر كامل التقدير الشجاعة والتفاني اللذين أظهرهما أفراد البعثة وقوة تثبيت الاستقرار، فضلا عن الجهود التي بذلوها.

وفي الوقت نفسه، ولئن كنا نعترف بالتقدم الذي لا يمكن إنكاره والذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو في التصدي للتحديات القائمة في كوسوفو، ينبغي لنا أيضا أن نعترف صراحة بحدوث عدد من النكسات في الجهود المبذولة من أجل تفادي أشد السيناريوهات قتامة لمستقبل الإقليم ومنطقة البلقان بأسرها، ولكفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومع أخذنا ذلك في الحسبان، أعتقد أنه ينبغي لنا ألا ندخل في عملية أخرى من تبادل الإعلانات السياسية، وتفسير الحالة السائدة في كوسوفو بمختلف الطرائق الأمر الذي لا بد لي أن أعترف أنه لا يزال يسبب قلقا عميقا لبلدي أيضا.

وبغية تمكيننا من توفير المبادئ التوجيهية الواضحة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومن وضع استراتيجية متوسطة وبعيدة الأمد لها، أعتقد أننا في حاجة إلى التركيز على الخطوات الثابتة التي تسهم في حدوث تحسن حقيقي للحالة على أرض الواقع ضمن إطار زمني محدد. وبغية التصدي لهذه المسألة، من الضروري الإجابة على بعض الأسئلة الهامة، وهي تحديدا: هل نحن مرتاحون للنتائج التي أحرزتها بعثة الأمم المتحدة وقوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو في غضون عام؟ ماذا يمكننا أن نفعل في المستقبل القريب لتحسين الحالة؟ وما هو الهدف النهائي من تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)؟

ونحن نرى أن الحالة الراهنة في كوسوفو ينبغي النظر إليها بادئ ذي بدء من وجهة نظر تتمثل في تحمل المسؤوليات الرئيسية للأمن الدولي والوجود المدني، أي تعزيز جو الأمان والأمن، وإيجاد مناخ من القانون والنظام، وتمكين

جميع اللاجئين والمشردين في الداخل من العودة بحرية إلى ديارهم، وحماية حقوقهم الفردية.

وفي هذا الصدد، نرى أن التقدم الكبير الذي أحرز في إنشاء هياكل إدارية مؤقتة مشتركة وفي توفير المساعدة الإنسانية وتعزيز التنمية الاقتصادية القطاعية وإضفاء الطابع الديمقراطي على الإقليم والقيام بالاستعدادات لتسجيل المدنيين وإجراء الانتخابات البلدية، يبدو أمرا يثير الإعجاب بدرجة أقل إزاء الحالة الأمنية الحذرة القائمة حاليا في الإقليم.

إن الجو السائد المتمثل في ارتكاب أعمال عنف عرقية، ومعدلات الجريمة، وعمليات الترويع اليومية، والهجمات والتهديدات التي يتعرض لها الذين ليسوا من الألبان، ولا سيما صرب كوسوفو، أمور تعرض للخطر جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، سواء مشاركة مجتمعات الأقليات في الهياكل البلدية أو مشاركتها في تسجيل المدنيين وعملية الانتخابات البلدية، أو إنشاء نظام قضائي وحكم القانون. ولا شك أن توفير الأمن المناسب للأقليات الوطنية وتوفير الحماية الفعالة لحقوقهم الإنسانية الأساسية شرطان مسبقان لإحراز مزيد من التقدم في العملية ذات المدى البعيد المتمثلة في تسوية مشكلة كوسوفو.

وفي هذا السياق، نشعر بجزع عميق إزاء التصاعد الأخير في أعمال العنف المرتكبة ضد صرب كوسوفو طوال الشهر الماضي. وأشد ما يقلقنا تقييم الأمين العام في الفقرة ٢١ من تقريره (S/2000/538)، ومفاده أن هذه الهجمات ''يبدو أنها أعمال مدبرة، وهي أعمال تترك أثرا يزعزع ثقة صرب كوسوفو''. والبرهان الحي على هذا التقييم هو قرار مجلس الصرب الوطني في غراكانيتشا بالتغيب عن اجتماعات المجلس الإداري المؤقت ومجلس كوسوفو الانتقالي لفترة أسبوع واحد، فضلا عن إيفاد بعثة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سعيا للحصول على ضمانات إضافية مناسبة تكفل الأمن وحقوق الإنسان لصرب كوسوفو. ونعتقد أن المجلس ينبغي أن يحترم هذه الدعوة الملحة ويستجيب لها على نحو كاف سيما وأنها تأتي من أكثر ممثلي صرب كوسوفو تعاونا.

وفي هذا الصدد، إذ نرحب بجميع التدابير الأمنية التي اتخذتها حتى الآن بعثة تثبيت الاستقرار في كوسوفو والشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغرض تعزيز أمن مجتمعات الأقليات في المدى البعيد، فإننا نطالبهما باستغلال ولايتيهما الواسعتين بالكامل من أجل وقف الموجة الحالية من الرعب المستمر ضد الأقليات الوطنية. وينبغي تنفيذ استراتيجية لتثبيت الاستقرار مشابهة للاستراتيجية المستخدمة في ميتروفيتشا، من قبيل إنشاء ''منطقة ثقة'' في جميع أنحاء الإقليم، ولا سيما في المناطق الصغيرة التي تشكل جيوبا صربية ومن الضروري أن نمنع حدوث انقسام عرقي في الإقليم على امتداد نهر إيبار. وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا قويا بأنه ينبغي الاضطلاع بأنشطة قوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة بها بصورة غير منحازة تماما. وفي الوقت نفسه، ينبغي لكفالة السلامة والأمن للمدنيين الدوليين وللموظفين العسكريين أن تظل أولوية بالنسبة لقيادة القوة والبعثة، فضلا عن سكان كوسوفو.

وفي هذا السياق، نقيم أيضا تقييما إيجابيا التدابير التي اتخذها مؤخرا السيد كوشنير لوقف الممارسة التي تتبعها وسائط الإعلام والمتمثلة في تسمية السكان الصرب علنا واتهامهم بأنهم مجرمو حرب، فضلا عن القانون الذي صدر مؤخرا بشأن تعيين وإعفاء قضاة ومدعين عامين دوليين في جميع أنحاء الإقليم.

وحكومتي، إذ تدرك الحاجة الملحة إلى تعزيز الحالة الأمنية في الإقليم، تزمع أن ترسل إلى كوسوفو في الشهر

المقبل وحدة متخصصة قوامها ١١٥ عنصرا من عناصر الشرطة الأشداء. وأود أيضا أن أؤكد الإعداد لنشر كتيبة لحفظ السلام مشتركة بين البولنديين والأوكرانيين في تموز/يوليه تلحق بعمليات قوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو.

وفي تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، نرى أيضا أنه من الأهمية بمكان كفالة العودة الآمنة لما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ من غير الألبان إلى كوسوفو وهم يعيشون حاليا في صربيا والجبل الأسود وفي بلدان مجاورة. ويحدونا الأمل في أن تضطلع اللجنة المشتركة التي انشئت مؤخرا والمعنية بالعائدين بدور بنّاء في هذه المسألة. ومن الواضح أيضا أن عدم مشاركة صرب كوسوفو في تسجيل المدنيين وفي الانتخابات البلدية قد يثير الكثير من الأسئلة التي لا لزوم لها عن نتائجها، ويطعن في المصداقية السياسية للأمم المتحدة.

والآن، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتناول محددا مسألة رئيسية أخرى لمشكلة كوسوفو تتعلق بوضع استراتيجية متوسطة وبعيدة الأمد لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو؛ أي وضع تحديد واضح للحكم الذاتي الواسع والإدارة الذاتية المفيدة لكوسوفو من حيث القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبالمناسبة، فإن السيد كوشنير نفسه آثار هذه المسألة مرات عديدة من قبل.

ونرى أنه، ما دام مجلس الأمن يتجنب حسم هذه القضية الأساسية أو يغطيها بخطبه البلاغية، فسيبقى ماثلا دائما الخطر بأن جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو ستأتي بنتائج عكسية. وإذا لم تعالج هذه القضية بصورة مباشرة، سنُبقي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو في ظلام، ونحيلهما إلى ما يشبه فرقة المطافئ التي تكافح حرائق الغابات في فترة جفاف. ونكون، فضلا عن ذلك، قد مهدنا لسراب خادع لا أساس له، في ما بين السكان المحليين في كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على حد سواء. هل نحن بحاجة إلى هذا الغموض؟

وبقدر ما يتعلق الأمر ببلدي، ينحصر ما نفهمه فقط من الأحكام ذات الصلة المتضمنة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومرفقاته في أن شعب كوسوفو يستطيع أن يتمتع باستقلال كبير داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي ينبغي احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية بالكامل. ونعتقد أنه ينبغي القيام بكافة الإجراءات الأخرى التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو بما يتفق تماما مع تلك المبادئ كما ينبغي تقييمها من حيث المواقف المشتركة لأعضاء مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، نحبذ التصدي لقضية الحكم الذاتي الكبير لكوسوفو واتخاذ قرار بشأنه في القريب أو فيما بعد في إطار المجلس، الذي يجب ألا يقوم على الإطلاق بدور المراقب المشارك. وتقع على المجلس المسؤولية الأساسية عن مستقبل كوسوفو.

ثمة جانب آخر من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ينتظر التنفيذ وهو تعزيز العملية السياسية المصممة لتقرير مركز كوسوفو في المستقبل. ومهما بدت تلك الفكرة غير واقعية اليوم، ليس بمستطاعنا أن نتجنب احتمال التوصل إلى اتفاق بشأن مركز كوسوفو النهائي بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبان كوسوفو عن طريق المحادثات المباشرة أو المحادثات عن قرب تحت رعاية دولية.

ونرى، أن الطريق الوحيد المنظور هو إيجاد حل للقضية بطريقة متحضرة. وربما تقوض سيناريوهات أخرى مناخ السلام الهش في المنطقة بأسرها، فضلا عن دور مجلس الأمن ذاته.

أخيرا، يتعين علينا أن نسلِّم بأن وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو في كوسوفو في السنة الماضية ما زال مسألة هامة وينبغي أن يستمر وجودهما. ومع التسليم بأنه ليس ثمة حاجة اليوم إلى اعتماد قرار جديد بشأن كوسوفو، فإننا نؤكد على أهمية تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا، وقد اتفقنا على جوانب معينة، على الصعيدين المفاهيمي والعملي، بشأن استراتيجية الأمم المتحدة في كوسوفو.

ختاما، أتمنى كل النجاح للسيد كوتشنر وفريقه المقتدر وأفراد قوة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وقوة كوسوفو بصدد قيامهم بمهمتهم الصعبة للغاية سعيا لأداء مسؤوليتنا المشتركة المتمثلة في إقرار سلام دائم متعدد الأعراق وتحقيق الاستقرار والنظام المدني في كوسوفو.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): نرغب بادئ ذي بدء في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي، لتنظيمكم هذه الجلسة العلنية للمجلس بروح من الشفافية. ونود أيضا أن نعرب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام لتقريره المرحلي وأن نرحب بحضور الأمين العام شخصيا هذه الجلسة الهامة. ونثني على عزمهما على تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

قبل سنة، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي أنشأ الإطار الذي ألزم المجتمع الدولي نفسه فيه بالعمل من أجل استعادة سلام دائم في كوسوفو. وما زال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساس عملنا في كوسوفو، ونؤكد من جديد التزامنا القوي بتنفيذه بالكامل.

في الفترة الأولى من ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حققت البعثة وقوة كوسوفو تقدما هاما بصدد استعادة الحياة الطبيعية في كوسوفو. ويعمل الموظفون التابعون لهما في ظل ظروف صعبة، ويخاطرون في أغلب الأحيان بحياتهم، حسبما أشار السفير لافروف هذا الصباح. ونثني عليهم ونعرب عن امتناننا لهم لجهودهم والتزامهم ونؤكد لهم دعمنا.

وفيما يتعلق بهذا الدعم، نرحب بالقرار الذي اتخذته الأمانة العامة بالإذن لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالقيام بصورة مباشرة بتعيين الخبراء المدنيين الذين تحتاج إليهم، ونعرب عن السرور لتلقينا بالفعل قائمة تتضمن وصفا للمناصب والوظائف التي يتعين القيام بها. ولقد طالبنا منذ ١٠ أشهر بنشر الموظفين المدنيين على جناح السرعة، ولكننا نشعر بخيبة أمل بسبب وجود بعض المشاكل الإدارية بين الأمانة العامة في نيويورك وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في بريشتينا. ونعتقد أن هذا القرار قرار يتسم بالحكمة، وليس ثمة شك في أنه سوف ييسر القيام بعملية التوظيف على نحو أكثر فعالية وسرعة.

وحسبما لاحظنا في نيسان/أبريل خلال زيارتنا إلى كوسوفو مع بعثة مجلس الأمن، نرى ان السيد كوتشنر جدير باحترامنا وإعجابنا للطريقة التي يتحمل بها هذه المسؤوليات الكبيرة جدا التي تنص عليها ولايته. ونحن نشجعه بخاصة على جهوده التي لا تعرف الكلل بهدف المحافظة على علاقة الثقة والتعاون بين جميع الأقليات الإثنية في كوسوفو. وهذا العمل يبدو ضروريا للغاية.

(تكلم بالانكليزية)

وبالرغم من تلك الجهود، فإننا نسلم جميعا بأن الأوضاع لم تتحدد بعد بالكامل بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع الكوسوفي لكي يتمتعوا بحياة ينعمون فيها بالأمن والسلام. وبصورة خاصة، نشجب بقوة ظهور أعمال العنف مؤخرا المرتكبة ضد الصرب في سياق الإعداد بسرعة للذكرى السنوية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولقد أعادت قوة كوسوفو توجيه قواها لتركز على النقاط الساخنة المحتملة. ولا بد أن تستمر الجهود المنظورة الاستباقية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو بغية مكافحة ثقافة الانتقام، لحماية جميع سكان كوسوفو ولتقديم الأطراف المذنبة إلى العدالة. وتحتاج البعثة إلى الدعم الكامل من المجلس ومن المجتمع الدولي لكي تعمل بصورة مطردة وثابتة لتحقيق الاستقرار في هذه الحالة وتحسين حالة الأمن لسكان كوسوفو.

وداخل المجتمع، يتعين على قادتنا أن يتحملوا المسؤولية عن تعزيز التسامح والاحترام. وينبغي أن تتبع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو نهجا قويا جدا تجاه أولئك الذين لا يقومون بذلك.

ولا بد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تركز أيضا على العقبات التي تعترض تحقيق التصالح، بما في ذلك القضية الهامة المتصلة بالمفقودين والمحتجزين. وتتطلب هذه القضية زيادة الاهتمام وتوفُّر الإرادة السياسية، بما في ذلك دعم التحقيقات المتصلة بجرائم الحرب وبحث مسألة تعيين مبعوث خاص للمحتجزين والمفقودين.

لقد سررنا بسماع السفير لافروف يتكلم عن أهمية القانون الإنساني الدولي. ونوافق على أهمية احترام اتفاقية جنيف في جميع حالات الصراع المسلح.

ثمة نقطة أخرى تتصل بالحادثة الخسيسة التي وقعت مؤخرا وقُتل فيها بيتر توبوليسكي وهو أحد أفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتي تذكرنا بضرورة وضع قواعد صارمة تعمل بموجبها وسائط الإعلام. حرية الصحافة مبدأ هام، ولكن يجب ألا تمتد تلك الحرية لتحمي الصحافة غير المسؤولة، التي تعرِّض الأفراد لأخطار العنف من جماعات الاقتصاص المحلية.

ونعرب عن سرورنا لأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعمل الآن لضمان امتناع وسائط الإعلام عن نشر تفاصيل التحريض على الكراهية والتسامح مع العنف. ونشجع الرقابة على عمليات وسائط الإعلام في الفترة التي تسبق الانتخابات بغية المحافظة على القانون المدني والنظام وحماية حقوق الإنسان.

وتتفق حرية وسائط الإعلام بصورة تامة مع الاقتدار المهني والمسؤولية. ونأمل في أن يعود المجلس الوطني الصربي إلى المشاركة في المجالس الإدارية والتشريعية الأولية في كوسوفو. ونوافق على الأهداف المشتركة الهامة مع الأقلية الصربية، ولا بد أن نجد السبل للعمل معا.

وفي هذا الصدد، نرحب بحرارة بحضور الممثل هنا اليوم ونحث الأقلية الصربية على المشاركة في العملية التشريعية المدنية.

ولا بد أن يوجد في كوسوفو متسع لجميع الأقليات الإثنية. ويتعين أن تتضمن المبادئ التي تؤكد مستقبل كوسوفو الاحترام الكامل لحقوق الصرب وغيرهم من الأقليات القومية فضلا عن وجود نظام لضمان التمتع بتلك الحقوق. ومن الأهمية المحافظة على الهوية الثقافية واللغوية والدينية للأقليات في كوسوفو وتعزيز تلك الهوية. وينبغي إتاحة الفرصة لأولئك الذين غادروا المجتمع، سواء أكان ذلك بسبب قلقهم على أمنهم البدني أو الاقتصادي، كي يعودوا بطريقة آمنة ومنظمة وثابتة وتشجيعهم على ذلك.

ولا بد من تمثيل جميع الأقليات بصورة منصفة في جميع مستويات الإدارة العامة. وحيث تجري الآن الاستعدادات على قدم وساق لإجراء الانتخابات البلدية، فإننا نشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على التفكير في المرحلة الثانية من ولايتها، وتطوير مؤسسة حكم ذاتي مؤقتة ويتعين إقامة تلك المؤسسات لتحقيق

الاستقرار والازدهار في كوسوفو تحترم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون.

في الختام، نؤكد من جديد على أنه يتعين على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تقوم بدور في التوصل إلى تسوية نهائية.

ولبلغراد دور هام، على سبيل المثال ضمان تسجيل الأشخاص المشردين داخليا المقيمين في صربيا للتصويت. بيد أن مدى التعاون من النظام الراهن، وخصوصا البيانات الأخيرة من المسؤولين الحكوميين المطالبة بإنهاء وجود بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو يبين افتقارها المزعج إلى حسن النية. وستحتاج حكومة ديمقراطية في المستقبل في بلغراد إلى مد يدها إلى أهالي كوسوفو المعتدلين، سعيا للوصول إلى وسيلة للعيش معا مرة أخرى. وحتى ذلك الوقت يبقى رفض بلغراد للتعاون بحسن نية عقبة رئيسية تعترض التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد انجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم وأن أهنئ وفدكم على تنظيم هذه الجلسة العامة حول كوسوفو. ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره الشامل. وأود أن أعرب عن تقدير وفدي للممثل الخاص للأمين العام، السيد برنارد كوتشنر، على إحاطته الإعلامية. إن قيادته اللامعة تحظى بتأييدنا، ويمكنه أن يعول على بلدنا في دعمه في أداء رسالته حتى إنجاز مهمته.

ونلاحظ مع التقدير أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدأت توطد الإدارة المركزية والإدارات البلدية في كل المقاطعة، مع الحياة السياسية المحددة التي تبين تنوع الناس في كوسوفو. ويلاحظ وفد بلدي أيضا التقدم المحرز في إنشاء عشرين قسما للبنية الإدارية المؤقتة المشتركة وهيئات بلدية أخرى. بيد أننا نريد أن نؤكد على المشاركة المحدودة للجماعات الأقلية في المشروع السياسي. ونحن نتفق أيضا مع الممثل الخاص ومع تقرير الأمين العام بأن الترهيب المتزايد وأعمال العنف الشديدة التي تقوم بها الأغلبية الألبانية والتي ترمي إلى طرد الأقليات من كوسوفو غير مقبولة تماما. إن مقترفي أعمال العنف هذه والتخويف يجب أن يقدموا إلى المحاكمة. ولذلك تحتاج قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى الدعم القاطع من المجتمع الدولي.

وينبغي أن يمنح جميع سكان كوسوفو الفرصة للمشاركة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمنأى عن التخويف. وفي هذا الصدد نحث الصربيين وأقليات أخرى على المشاركة في الانتخابات البلدية المقبلة وندعو أيضا السلطات في بلغراد إلى دعم الانتخابات في كوسوفو.

إن عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى منازلهم بكرامة، مع مسألتي المحتجزين والمفقودين، ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى وفد بلدي.

ونحن ندرك أن الحالة في كوسوفو معقدة جدا وأن المعجزات نادرة في العالم الواقعي. ولذلك لا يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تتوقع أن توجدها، إذا كان ذلك ممكنا على االإطلاق، فيما يتجاوز قدرتها على العمل في المقاطعة. ولذلك نقر بالنهج المتعدد الشُعب الذي تتخذه البعثة وقوة كوسوفو، ليس فقط في تثبيت الحالة في كوسوفو ولكن أيضا في إيجاد بيئة تجعل من الممكن النهوض بالتعايش السلمي والتسامح والتنمية الاقتصادية التي تعتمد بطبيعتها على التخطيط الطويل الأجل. وفي هذا الخصوص فإن التنفيذ التام والشامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ضروري جدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

قبل سنة، في هذه القاعة، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكانت كوسوفو في ذلك الوقت مدمرة. غير أن مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين راودهم أخيرا الأمل بالعودة إلى ديارهم. وكانت منازلهم قد هدمت؛ والهياكل الأساسية التي كانت السلطات المركزية قد أهملتها قبل سنوات عديدة أصبحت غير ذات فائدة. لكن قبل كل شيء كان الحقد الذي غذته الفظائع المرتكبة قبل وقت قصير قد بدأ يكشف عن وجهه القبيح. ذلك الإقليم، وذلك المجتمع، اللذان عصف بهما العنف والخراب، هما اللذان كلفت الأمم المتحدة قبل عام بالمهمة الصعبة، مهمة إدارة شؤوهما. ويجب أن نضع في حسباننا حالة البداية تلك لنقدر ما أنجزه الممثل الخاص للأمين العام، السيد كوتشنر، منذئذ. اليوم عاد اللاجئون والمشردون إلى حد كبير. والحياة الطبيعية بدأت تعود. غير أننا يجب ألا ننسى أن أبسط أمور الحياة اليومية العادية إنما تشكل نصرا لبعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو على مخلفات الماضي.

المشاكل تبقى، بالطبع. وفي وقت سابق من هذه الجلسة تكلمت عن المصاعب التي أبلغ عنها وفد صرب كوسوفو الذي التقيت به يوم أمس. والعنف الذي يستهدف أبناء تلك الطائفة، بما في ذلك أطفالها وهو ما استرعى السيد كوتشنر انتباهنا إليه، مرفوض بصورة تامة. ولا بد لزعماء كوسوفو أن يتحملوا مسؤولياتهم ويفعلوا كل ما في وسعهم لكفالة ألا تتكرر هذه الحوادث. وأرحب بالبيانات الصادرة في هذا الصدد عن السيد روغوفا والسيد ثاتسي. العنف والإرهاب لا يجوز السماح باستفحالهما؛ ولا بد لنا من أن نمنع المتطرفين، الذين تتناقض أهدافهم مع أهداف مجلس الأمن، من التصرف بحرية مطلقة.

وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها السيد كوتشنر وكامل فريقه تم استحداث الهياكل الإدارية. وقد أقنعت تلك الجهود زعماء صرب كوسوفو بالمشاركة بصفة مراقب في اجتماعات مجلس الإدارة المؤقتة ومجلس كوسوفو الانتقالي. وقد بدأت هذه السياسة تؤتي ثمارها. وفي ١٠ أيار/مايو اعتمد مجلس كوسوفو الانتقالي بيانا سياسيا عن التسامح؛ وعلى ضوء الأحقاد الماضية يتسم هذا البيان بأهمية بالغة. ولا بد من بذل كل جهد ممكن لاستئناف ذلك الحوار. ولهذه الغاية نؤازر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار في جهودهما لتحسين سلامة وأمن أبناء كل الطوائف، ويحدونا الأمل أن يستأنف التعاون في القريب العاجل بين جميع أبناء كوسوفو والمنظمات الدولية.

ويجب أن تتواصل الجهود لضمان الحماية الفعالة للأقليات. وتقوم الحاجة إلى حلول ملموسة ليتسنى لأعضاء الأقليات الحصول على الخدمات العامة والعناية الطبية؛ والتمكن من ممارسة الأنشطة الاقتصادية على جميع المستويات؛ واغتنام فرص التدريب المهني المطلوب للمشاركة في اقتصاد كوسوفو ومجتمعها. لقد أنجز السيد كوتشنر وفريقه قدرا كبيرا من العمل، لا سيما في ''جدول أعمال التعايش''. وعن هذا أيضا يستحق السيد كوتشنر امتناننا ودعمنا التامين.

بعد سنة من وجود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لا يجدر الحكم عليها بأعمال العنف فقط التي يستمر ارتكابها ضد الأقليات. والمصالحة ليست شيئا يمكن الاتفاق عليه. وسيستغرق الأمر سنوات كثيرة قبل أن يمكن تصور التعايش السلمي بين طوائف كوسوفو.

كما أن المصالحة الدائمة تعني أن تحظى مسألة السجناء والأشخاص المفقودين بالرد المناسب ونحن نوافق، مثل عدد من المتكلمين الآخرين، على فكرة تعيين مبعوث خاص لهذه المسألة. وسيكون التنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ضروريا، وغني عن القول إنه ينبغي أن تشمل

ولاية هذا المبعوث الخاص الأشخاص المفقودين والمعتقلين من جميع المجتمعات.

إن عمل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو هو تهيئة الظروف المادية والإدارية والسياسية حتى يصبح ذلك التعايش السلمي المستقبلي ممكنا. وفي هذا المجال أيضا قامت البعثة بالكثير بتوجيه من السيد كوتشنر وكذلك من قوة كوسوفو التي تشكل فيها الفرقة الأوروبية اليوم - وهي عنصر جديد هام - الجزء الأساسي من الموظفين وتوفر القيادة العسكرية.

وأكد المتكلمون السابقون في الجزء الأكبر جميع إنجازات بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في سنة واحدة. وأؤكد ببساطة أن جميع هذه الأعمال التي أتمتها البعثة والممثل الخاص، أرست رغم الصعوبات، أساسا دائما لمستقبل كوسوفو. وتم استعادة الخدمات الأساسية - المياه والكهرباء والتدفئة. وأعيد بناء المنازل. وتم تسريح مقاتلي جيش تحرير كوسوفو وأعيد إدماجهم في هيكل مدني. واشتركت شتى قطاعات مجتمع كوسوفو في الهياكل الإدارية المشتركة. ومع ذلك لا تزال توجد أعمال يتعين انجازها. ولا يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك بعد سنة واحدة فقط من التواجد.

أولا، فيما يتعلق بمسألة الانتخابات المحلية، من الضروري أن نكون دقيقين وحريصين للغاية في الأعمال التحضيرية وظروف إجراء الانتخابات. كما أن من الضروري تشجيع مشاركة صرب كوسوفو. وقيام السيد ميلوسيفيتش بمنع صرب كوسوفو من المشاركة في عملية التسجيل، وبالتالي في الانتخابات، إنما تضيع عليهم الفرصة لتولي مسؤولية مستقبلهم في كوسوفو، وهو بذلك يثبت أنه ليس المدافع عن مصالحهم.

ولترسيخ دولة قانون حقيقية نحتاج إلى أن نضع جميع العناصر اللازمة مثل قوة الشرطة والقضاة والسجون تؤدي أدوارها حتى يمكن التغلب على ثقافة الإفلات من العقاب.

في الختام ينبغي إجراء المناقشات ضمن الإطار المناسب وفي أنسب وقت بشأن محتويات الحكم الذاتي، وهي نقطة أثارتها اليوم عدة وفود.

هذه الذكرى السنوية الأولى لاعتماد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) مناسبة تاريخية هامة. بيد أننا يجب ألا ننسى أن العمل المعهود به إلى بعثة الأمم المتحدة يتطلب وقتا وموارد مالية وموارد من الموظفين. وسوف يجعل اجتماع المجلس هذا الدول الحاضرة هنا تدرك أهمية منح البعثة الموارد المالية التي لا تزال تحتاج إليها. وأنا أنضم إلى ما قاله زميلنا السيد دوفال بشأن خطة التوظيف من أنه تم إحراز تقدم هام هنا. كما أن اجتماعنا سيمكننا من تأكيد دعمنا الكامل للسيد كوتشنر ولجميع موظفي البعثة في الميدان في إنجازهم لمهمتهم الصعبة.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس. وأعطي الكلمة للممثل الخاص للأمين العام للرد على الأسئلة التي أثيرت.

السيد كوتشنر (تكلم بالفرنسية): لن أتمكن من الرد على جميع الأسئلة الهامة جدا والوثيقة الصلة جدا، بسبب ضيق الوقت ولكنني أنوي أن أعود مرة أخرى بعد تحقيق مزيد من التقدم وبمزيد من التصميم على محاربة ما أشار إليه جميع الأعضاء: العنف والإفلات من العقاب ومزيد من التصميم على حماية الأقليات. أشكركم على كل ما قيل بشأن أفرقة البعثة وأفرقة جميع الجماعات الأخرى المشتركة في هذه المهمة، والتي كانت تعتبر في وقت ما مستحيلة والتي يبدو أن بعض النقاد يؤمنون بأنها ممكنة.

إننا في الواقع نحرز تقدما. لقد أحرزنا تقدما من وجهة النظر الاقتصادية، ولقد أحرزنا قدرا كبيرا من التقدم من وجهة النظر السياسية. بيد أنه لم يحرز تقدم كاف من جهة النظر الإنسانية. ولا يرجع التغير في السلوك البشري مباشرة بالضبط أو ١٠٠ في المائة إلى الممثل الخاص أو حتى إلى مجلس الأمن أو الأمم المتحدة بأسرها. يجب علينا حقا أن نركز على أهمية الوقت والمثابرة. لا تتركونا بحجة أنه لم تعد هناك، على أية حال، أزمة رئيسية. بل إن عدم وجود أزمة رئيسية يجعل من الضروري أن تواصلوا دعمكم لنا.

كلمة أخيرة عما قاله ريتشارد هولبروك. إذا كان ممثلو مجلس الصرب الوطني لكوسوفو موجودين، فليس ذلك لأننا متحيزين، وإنما لأنهم قدموا وما زالوا يقدمون مطالب مشروعة. وأنا مسرور من أنهم شاركوا في هذا الاجتماع وأناشدهم مواصلة العمل معنا كما فعلتم جميعكم. وإن حضورهم هنا وحضور المونسنيور ارتميج بصفة خاصة يعد بالنسبة لي دليلا حاسما على رغبتهم في مواصلة المشاركة في المسعى الجماعي إذا كانوا قد تخلفوا عن المشاركة لكانوا بالتأكيد إلى جانب أولئك الذين عادوا لا يريدون السلام، والذين يحاولون بثبات تقويض المهام التي يقوم بها المجتمع الدولي في كوسوفو. وإنني لا أؤمن بكلمة من ذلك.

وهذا هو السبب في أنني أشكركم على ترحيبكم بهم. وإذا كنتم توافقون، وإذا سمحت الظروف بذلك، فإنني اقترح إظهار جانب إيجابي ومتفائل من بعثتنا في كوسوفو يتمثل في أننا سنأتي مع جميع ممثلي المجلس الإداري المؤقت للهيكل المؤقت في المستقبل القريب.

وبالنيابة عن جميع من يعملون باسمكم، أجازف بأن أتمنى ”ذكرى سنوية سعيدة“ ولكن أتمنى ألا تتكرر كثيرا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على بيانه. وأشكر أيضا جميع من بقوا معنا حتى نهاية هذا الاجتماع الطويل، الذي وكد، بمدته ونوعية جميع البيانات التي أُدلي بها، الاهتمام الذي يتابع به مجلسنا يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر التقدم الصعب والمدهش رغم ذلك الذي تحقق على طريق المصالحة وإعادة التعمير في كوسوفو.

باسمنا جميعا أود أن أعرب عن امتناننا للممثل الخاص وعن طريقه لجمع الأفرقة التي تحيط به في الميدان.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا نكون قد أنهينا هذه المرحلة من النظر في البند المدرج في جدول الأعمال. وسيبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٤.